طريق الموت الواصل بين دير الزور ودمشق.. متى يصبح طريق حياة وأمان؟!


# نينار برس
NINAR PRESS
نضيء الحقيقة

الورقية المستقلة الأولى بعد التحرير

العـدد 25 ـ الأحـــد 19 نيســان «أبـريـل» 2026

www.ninarpress.net


# سـوريـة.. الشعـب في وادٍ والحـكومـة في وادٍ آخـر

## ضعف الرواتب ليس أزمة مالية بل أزمة وجود

7

## الفاشوش في أحكام قراقوش

10

## دير الزور اليوم ليست فقيرة... بل مُفقرة رغم غناها!

## الافتتاحية

### الحياة السياسية السورية.. متى انطلاقتها الحقيقية؟

أسامة آغي

سؤالان على ألسنة الغالبية العظمى من السوريين هما: متى تبدأ عملية إعادة إعمار سوريا؟ ومتى تبدأ دورة الحياة السياسية الطبيعية تحت سقف القانون في البلاد؟

السؤلان مشروعان، والإجابة عليهما من شأن قيادة العهد الجديد برئاسة رئيس الجمهورية أحمد الشرع، فلا أحد يستطيع تحديد البدء الحقيقي لزمن انطلاقة إعادة الإعمار وانطلاقة حياة سياسية طبيعية غيرها.

عملية إعادة إعمار البلاد تحتاج إلى ركائز تستند عليها، وأهم هذه الركائز هي قوانين تنظّم عملية الاستثمار الهادف لإعادة الإعمار، وهذه القوانين لا يمكن أن تقرّ بغير مجلس تشريعي حقيقي، مهمته إصدار القوانين وتحديد أولويات إعادة الإعمار، ومحاسبة المقصّرين في الحكومة ومؤسساتها.

السوريون غير مهتمين بالضجيج الإعلامي الذي يروّج لمشاريع سياحية ضخمة، فهذه لا تخدم استقرار البلاد اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً، لأنهم يدركون أن دورة الاقتصاد الوطني تتحدد على قاعدة استقرار سياسي يشمل الطيف السوري الشامل، وهذا الاستقرار لا تظهر معالمه الملموسة بغير برلمان وطني فاعل، قادر على إصدار التشريعات التي ترتكز عليها عملية بناء سوريا الجديدة.

وهذا البرلمان هو من سيضع أسس الحياة الحزبية في البلاد من أجل بناء دولة مواطنة لكل السوريين، هذه الحياة باتت أكثر من ضرورة، لأنها صمّام الأمان السياسي في البلاد، حيث أن جميع القوى السياسية يجب أن تشارك بها وفق قدرتها على كسب تأييد الناس لبرنامجها السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

الرئيس أحمد الشرع صرّح منذ فترة وجيزة أن البرلمان الجديد سيبدأ أعماله خلال الشهر القادم، أي ينبغي لهذا المجلس أن تبدأ أولى جلساته خلال شهر نيسان الجاري.

فبدون انطلاقة عمل البرلمان لن يكون هناك متسع قانوني لحماية الاستثمار والمستثمرين.

ويمكن القول إنه بدون وجود حماية حقيقية لعملية الاستثمار النزيهة، فلا أحد من المستثمرين سيأتي للانخراط بمشاريع صناعية أو زراعية أو إعادة إعمار أو خدمية أو سياحية، لإن رأس المال القادم للاستثمار في سوريا بحاجة للإحساس بالأمان التشريعي والقانوني، وهذا الأمان مصدره مرجعية تشريعية قادرة على محاسبة أي انتهاك أو تجاوز للقوانين.

إن وجود حياة سياسية حزبية من شأنه خلق تنافس سياسي إيجابيهأنه، وهذا يحتاج بالضرورة إلى قانون ينظّمها ويراقب عملها وأنشطتها بحيث يمنحها الفرص لنشر برامجها وحشد السوريين حول برنامجها.

وجود الأحزاب ضرورة للاستقرار العام وتحديداً السياسي منها، فالأحزاب تمثيلات تعبّر عن مصالح فئات الشعب المختلفة، وليس هناك حزب سياسي يستطيع الادعاء أنه يمثّل كل فئات الشعب، لأن مصالح هذه الفئات متفاوتة ومختلفة.

السوريون ينتظرون بدء عمل المجلس التشريعي، لأنهم ينتظرون البدء بعملية إعادة إعمار البلاد، واستقرارها السياسي الناجز، وتوفير فرص عمل وإنتاج يسمحان بتطور الاقتصاد الوطني. فهل ستبدأ الحياة التشريعية خلال أيام؟ هذا ما ينتظره السوريون.

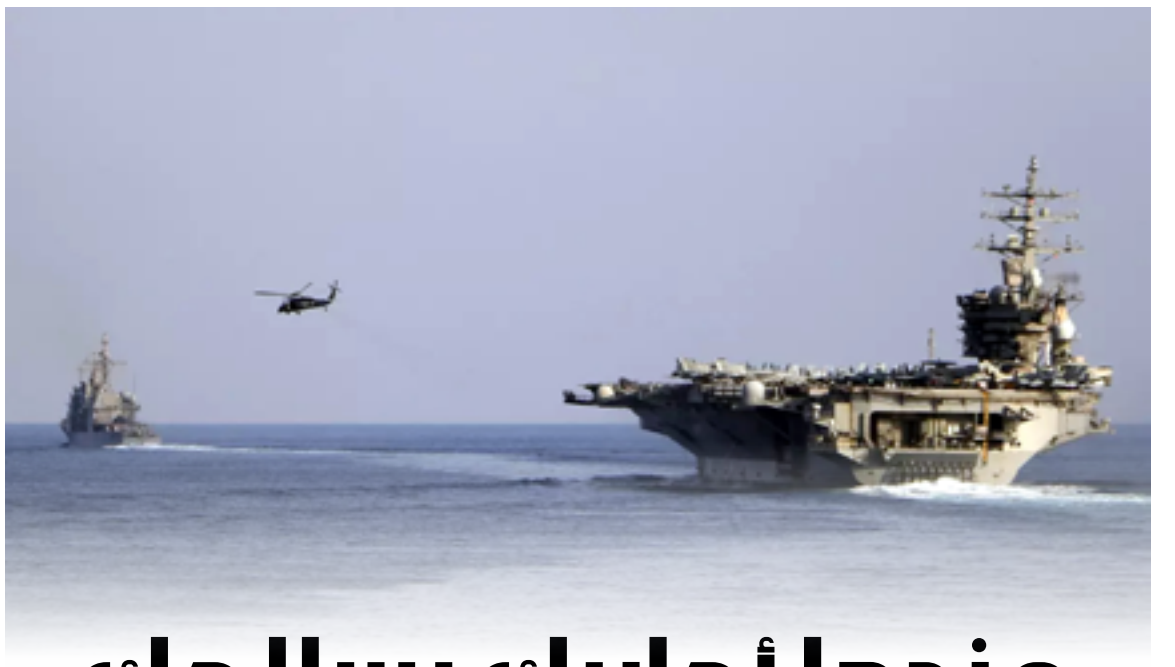

# عندما أحاربك بسلاحك

مصطفى الفرحات | باحث في قضايا الدولة والأمن الاستراتيجي

لـم تكتـفِ واشـنطن بالـرد علـى تهديـدات طهران في مضيق هرمز، بل سـعت إلى انتزاع هذه الورقة من أساسها؛ فمع تعزيز وجودها البحري وتشديد الرقابة على خطوط الملاحة، تحوّلـت تدريجيًا إلـى الطرف القادر علـى التأثيـر في حركة السـفن من وإلـى الموانـئ الإيرانيـة، في خطوة تعكـس انتقال الصـراع من تهديد الملاحة إلى التحكم بها.

بهذا المعنى، لم يعد التصعيد بين الولايات المتحدة وإيران مجرد تبادل للتهديدات، بـل تحوّل إلى مواجهة مركبـة تُـدار بـأدوات الجغرافيـا والاقتصاد في آنٍ معًا.

فبعد تعثر المسارات التفاوضية، بما فيها القنوات التي ظهرت في اسلام أبـاد، دخـل الطرفان مرحلـة جديدة يمكن وصفها بـ"إدارة الاشـتباك"، حيـث يُرفـع سـقف الضغـط دون الانزلاق إلى حرب شاملة.

فـي هذا السـياق، تبـدو تصريحات الرئيس الأميركي دونالد ترامب جزءًا مـن اسـتراتيجية أوسـع، لا تقتصر علـى اسـتعراض القوة، بـل تهدف إلـى إعادة تشـكيل ميـزان الضغط، فبدل الاكتفاء بضمان حرية الملاحة، اتجهت واشـنطن إلى توسيع نطاق المواجهة نحـو الاقتصـاد الإيراني، مسـتهدفة شـريانه الأساسـي (صـادرات النفـط) ومن خـلال مزيج من العقوبـات، والملاحقـة البحرية، والضغـط على المشـترين، تسـعى الولايـات المتحدة إلى تقليص قدرة طهـران علـى تحويـل مواردهـا إلى نفوذ سياسي ومالي.

إيـران، من جهتهـا، لطالمـا راهنت على موقعهـا الجغرافـي كأداة ردع (إشـرافها على مضيق هرمز) منحها قدرة على التهديـد بإرباك أحد أهم شـرايين الطاقة في العالـم، وهو ما جعلهـا لاعبًـا لا يمكـن تجاهله في معادلة الأمن الإقليمي والدولي.

غيـر أن التطـور الأخيـر يشـير إلى محاولـة أمريكية لتفريغ هذه الورقة مـن مضمونها، عبر تحويـل التفوق البحري إلـى أداة تحكم فعلي بإيقاع الملاحة، وليس فقط حمايتها.

ومع ذلك، فإن الحديث عن خنق إيران اقتصاديًا بشـكل كامـل يظل محل تسـاؤل، فإيران ليست دولة معزولة جغرافيًـا، بـل تمتـد علـى مسـاحة واسـعة وتجاور عددًا من الدول التي تمنحها منافذ متعددة للحركة. فهي ترتبط بحدود برية مع العراق وتركيا وأفغانسـتان وباكسـتان، إضافـة إلـى دول آسـيا الوسـطى والقوقـاز، كما تطـل على الخليـج العربي وبحر عمان، ما يتيح لها هامشًا من الحركة يصعب إغلاقه بالكامل.

هـذا الواقـع الجغرافـي سـاهم في نشـوء ما يمكن تسـميته "اقتصاد الظل"، حيث طورت طهران شـبكات معقدة للالتفاف على العقوبات، بما فـي ذلك أسـطول من السـفن التي تعمل خارج الأطر التقليدية للتجارة الدولية. هـذه الآليات، رغم كلفتها العاليـة، منحـت إيـران قـدرة علـى الصمود، وأبقت جزءًا من تدفق النفط مستمرًا، ولو بطرق غير مباشرة.

فـي المقابـل، تلعب القـوى الكبرى دورًا حاسـمًا في تحديد مدى فعالية الضغـوط الأمريكيـة. فالصيـن، باعتبارهـا أحـد أكبـر مسـتوردي الطاقـة، تجد نفسـها أمـام معادلة دقيقـة: فهـي بحاجـة إلـى النفط، لكنها لا ترغب في مواجهة مباشـرة مع واشنطن.

لذلـك، فـإن الحديث عـن بدائل من الإمـارات العربية المتحـدة يعكس سـعيًا صينيًـا لإدارة المخاطـر، لا بالضرورة التخلـي الكامل عن النفط الإيراني.

أمـا روسـيا، فتنظـر إلـى الأزمـة من زاويـة تـوازن القوى، مسـتفيدة من ارتفاع أسـعار الطاقة، ومسـتخدمة الملف الإيراني كورقة ضمن صراعها الأوسـع مع الغرب، دون أن تصل إلى حد المواجهة المباشرة.

في ظل هذه المعطيات، تبدو خيارات طهران محصورة بين مسارات ثلاثة:

- الاسـتمرار فـي سياسـة الصمود والمراوغـة، مـع تصعيـد محـدود ومدروس.
- رفـع مسـتوى التوتـر فـي المجال البحري بما يحمله ذلك من مخاطر.
- الانخراط في مسار تفاوضي جديد بشروط مختلفة.

غير أن التجربة تشـير إلـى أن إيران تميـل إلـى الخيـار الأول، أي إدارة الأزمـة بـدل تفجيرهـا، مع السـعي لكسـب الوقـت وتحسـين موقعها التفاوضي.

فـي المقابـل، تعتمـد فعاليـة الاسـتراتيجية الأمريكيـة علـى قدرتهـا فـي بناء إجمـاع دولي حول سياسـاتها. فالعقوبـات تكون أكثر تأثيـرًا عندما تُطبق بشـكل جماعي، وأقـل فاعليـة عندمـا تجـد الـدول المستهدفة منافذ بديلة.

مـن هنـا، يمكـن فهـم التحـركات الدبلوماسية الأمريكية، بما في ذلك الانفتـاح على قوى كبـرى، كجزء من محاولـة لتقليص هـذه المنافذ إلى الحد الأدنى.

في جانب من هذا المشهد، تستعيد المواجهة منطقًا قديمًا في الحروب، يشـبه إلى حدّ ما حصار القلاع، حيث لا يكـون الهدف الاقتحام المباشـر، بل قطع الإمدادات وترك الزمن يقوم بمهمته.

(عزل الخصـم، قطع الإمـداد، انتظار الإنهاك)

غير أن الفارق الجوهري أن "القلعة" الإيرانيـة اليـوم ليسـت مغلقـة بالكامل، بل تمتلـك منافذ متعددة، مـا يجعـل الحصار أقرب إلـى عملية خنق تدريجي لا عزلٍ كامل.

في المحصلة، لا تبدو هذه المواجهة مرشـحة لحسم سـريع، ما يجري هو أقـرب إلى "حرب اسـتنزاف باردة"، تُسـتخدم فيهـا أدوات الاقتصـاد والجغرافيـا بـدلًا مـن الجيـوش التقليديـة. وبيـن تهديـد بإغـلاق الممـرات البحريـة ومحـاولات لخنق شرايين الاقتصاد، يقف الإقليم أمام توازن هش، حيث يسـعى كل طرف إلى استخدام سلاح الآخر ضده.

وهنـا تحديدًا تكمن دلالـة العنوان: فالصـراع لـم يعـد حول مـن يملك القـوة فقـط، بل حول من يسـتطيع إعادة تعريفها واستخدامها بذكاء.

وفـي هذا النـوع مـن المواجهات، لا يكـون الانتصار حاسـمًا، بـل يُقاس بقدرة كل طرف على الصمود، وإدارة الضغط، وانتظار اللحظة التي تفرض فيها السياسة ما عجزت عنه القوة.

## صمت غربي مخزٍ إزاء الإعدامات

# المقاومة الإيرانية صامدة في وجه القمع

علي رضا

نشـرت مجلـة إنترناشـيونال بوليسـي دايجسـت مقالاً تحليلياً يسـلط الضوء علـى الإفلاس الأخلاقـي والتخبط الاسـتراتيجي الذي تعانـي منه السياسـة الغربية تجاه الأزمـة الإيرانيـة. وانتقد المقال بشـدة صمـت العواصم الغربية – في واشـنطن ولندن وبروكسـل – أمام تصاعد وتيـرة القمـع والإعدامات التـي ينفذها النظـام الإيراني بحق المعارضين السياسـيين. وأكدت المجلة أن التغيير الحقيقي والدائم في إيران لن يأتي عبر الحروب الخارجية أو سياسـات الاسـترضاء، بل مـن خلال الشـعب الإيراني ومقاومته المستمرة في الداخل.

### إعدامات بلا إدانة: تواطؤ الصمت الغربي

تطـرق المقال إلى موجـة الإعدامات الأخيـرة التي طالت سجناء سياسيين وأعضاء في المقاومة (منظمة مجاهدي خلـق)، وذكرهـم بالاسـم: محمد تقـوي (59 عامـاً)، أكبر دانشـور كار (60 عامـاً)، بابـك علي بور (34 عامـاً)، وبويا قبادي (33 عاماً)، بالإضافة إلى إعدام الشـاب أمير حسين حاتمـي (18 عامـاً) على خلفية مشـاركته فـي انتفاضة يناير 2026. وأشـار التقرير إلى أن هؤلاء الأبطال واجهوا المـوت بشـجاعة، ورفضوا التراجـع عن إيمانهـم بإيران حـرة، رافضين الاعتراف بشـرعية النظام الـذي أدانهم. وفـي المقابـل، قوبلـت هـذه التضحيات بصمـت مطبق ومخجل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والمملكة المتحـدة. واعتبر المقـال أن هذا التـردد الغربي وتجنب الإدانة المباشـرة، بحجـة التعقيدات الجيوسياسـية، لا يُعد ضبطاً للنفس، بل هو شكل من أشكال التواطؤ الذي يمنح النظام ضوءاً أخضر لمواصلة قمعه دون عواقب.

### رعب في هياكل السلطة واستغلال للأطفال

وعلى الصعيد الداخلي، كشـف التقرير عن تدهور مروع في السجون الإيرانية، حيث يُحرم المعتقلون من الرعاية الطبية والطعام، ويُعزلون لفترات طويلة، بل ويُتركون بلا حماية أثناء الغارات الجوية.

وفي دلالة واضحة على حالة الرعب التي تعصف بهياكل السـلطة العسـكرية، أوضـح المقـال أن قـوات الحرس، وبسـبب خوفها المتزايد من الاسـتهداف الإسـرائيلي، باتت تتجنب التواجـد في نقاط التفتيش داخل طهران والمـدن الكبـرى. وعوضاً عن ذلـك، يقوم الحرس بنشـر أطفال لا تتجاوز أعمارهم 12 عاماً وتسـليحهم ودفعهم إلى الخطوط الأمامية المليئة بالمخاطر. واعتبرت المجلة أن التضحية بالأطفال لحماية القوات المدربة ليسـت علامة قوة، بل دليل قاطع على انهيار ثقة النظام، واسـتعداده للتضحية بالشباب من أجل الحفاظ على بقائه.

### سقوط خيارات الحرب والاسترضاء

وأكـدت المجلـة أن السياسـات الغربيـة التـي تأرجحت لعقود بين الاسترضاء والمواجهة لم تسفر إلا عن تقوية السـلطة القمعيـة. وذكّـر المقال بأن هذا الفشـل هو ما حذرت منه شـخصيات المعارضة منذ عـام 2004 – بدءاً مـن السـيدة مريم رجوي وصولاً إلى رضـا بهلوي – حيث أُثبت مراراً أن كلا الخيارين (الحرب والاسترضاء) لا يمثلان حلاً قابلاً للتطبيق.

### التغيير ينبع من الداخل

خلصت إنترناشيونال بوليسي دايجست إلى أن التغيير الدائـم لن يُفرض علـى إيران من الخارج، بل سـينبع من الداخـل علـى يد شـعب أثبت مـراراً اسـتعداده لتحدي القمـع ودفـع أثمـان باهظـة من أجـل حريتـه. ووجهت المجلة نـداءً حازماً للمجتمـع الدولي مطالبـةً إياه بإنهاء صمته، ومحاسبة الجناة، وتغليب المبادئ الإنسانية على الحسـابات الاستراتيجية، والاسـتماع بوضوح إلى صوت الشعب الإيراني ومقاومته.

# طريق الموت الواصل بين دير الزور ودمشق.. متى يصبح طريق حياة وأمان؟!

المشرف العام

نشـرت الصحفيـة شـيماء شـريف في صحيفة الثورة السورية بتاريخ 14 كانون الثاني ينايـر 2026 مقالاً بعنوان (طريق دمشق – دير الزور.. شريان حيوي تتقاطع عليه المخاطر).

يمكـن القـول إن هذه التسـمية لا تعبّر عـن واقع هذا الطريـق، إذ إنه طريق موت كما أسماه أهل المنطقة الشرقية، نتيجة كثرة ضحاياه.

هـذا الطريق الحيوي الهـام الواصل بين العاصمة دمشق والشرق السوري لا يزال يشهد كثيراً من الحوادث المؤسفة التي تـودي بحيـاة أشـخاص، رغـم أن الدولة معنيـة منذ إنشـائه بجعلـه طريق حياة وشريان اقتصاد وطني هام.

إن سـوريا المفيـدة اقتصاديـاً تتركـز بالدرجة الأولى في المنطقة الشـرقية من البلاد التي تضمّ المحافظات الثلاث «دير الـزور والرقة والحسـكة». فهذه المنطقة غنية بثرواتها الزراعية بشـقيها النباتي والحيواني، وغنية بثرواتها المسـتخرجة مثـل البتـرول والغـاز الطبيعـي والملح الصخري.

ومـع ذلـك لا تـزال هـذه المحافظـات تصنّـف علـى أنهـا مناطـق ناميـة رغم أنها خـزّان البلاد من الحبوب والمحاصيل الحقليـة الكثيرة، وباديتها عامرة بالثروة الحيوانيـة وتحديـداً قطعـان الأغنـام العـواس، وهـذا النوع هو الأجـود عالمياً بين أصناف الأغنام.

الدولة التي تستفيد من ثروات المنطقة التـي مررنـا علـى ذكرها، لـم تعمل على تأمين طريق آمن ينتقل عبره الناس بين المنطقة الشـرقية والعاصمة وبالعكس. بـل أن النظـام الأسـدي البائـد أهمـل صيانته وتوسيعه دون أي اهتمام بحياة الناس العابرين عليه.

هـذا الإهمال يتسـبّب بحـوادث تصادم بيـن السـيارات، مما يـؤدي إلـى وفيات أشخاص من وقت إلى آخر، إضافة إلى تلف المركبات، باعتبار أن الطريق المذكور هو طريـق مفـرد لا يتجـاوز عرضـه أكثر من عشرة أمتار «طريق ذهاب وإياب».

إن الحـل الممكـن أمـام حكومـة العهد الجديد في وضعها الاقتصادي الضعيف حالياً هو طرح إنشـاء طريـق دولي يؤمّن النقـل الآمـن عليه من خـلال كونه «أوتو بـان»، أي طريقـان، واحد للذهـاب، وآخر مجـاور لـه للإياب. هـذا الطريق بشـقيه يمكن إنشـاؤه من خلال طرحه كاستثمار

اقتصادي، إذ يمكن للشـركة المنشئة له أن تقـوم بتحصيـل رأسـمالها الموظّف فيـه إضافة إلـى عائدات الاسـتثمار، من خـلال عقـد تضمنـه الحكومة السـورية لعدد من السنوات تكون كافية لتحقيق الغاية من هذا الاستثمار.

«الأوتو بان» الواصل بين دير الزور ودمشق ينبغـي أن يبـدأ مـن مدينـة (اليعربية) السورية على الحدود مع العراق، وينبغي أن ينتهـي عنـد معبـر (نصيـب) علـى الحدود مع الأردن.

هـذا الطريق الدولي هـو طريق هام جداً، لأنه إضافة إلى نقله المحاصيل والثروات والـركاب عليـه بيـن المنطقة الشـرقية والعاصمـة دمشـق، فإنـه يسـاهم في تطوير حركة التجارة الإقليمية بين تركيا والعراق والأردن وسوريا.

فهـل سـتضع الحكومـة الانتقالية هذا المشـروع قيد الطـرح الاسـتثماري أمام الشـركات العالميـة؟ أم إن الطريـق المطلـوب لـن يصبح طريق حيـاة وتطور اقتصادي وأمان للبشر.

# المرحلة الانتقـالية في سـوريـا.. بـين النظـريـــة والواقــع

صفوان جمّو

في علم السياسة، يُعد الفرق بين الوصول إلى السلطة وبين إدارة الدولة أمراً جوهرياً. الوصول خطوة أولى، أما بناء دولة مستقرة فيحتاج إلى رؤية واضحة وقواعد متفق عليها. ومن أهم هذه القواعد مفهوم المرحلة الانتقالية. المرحلة الانتقالية فترة مؤقتة بعد انهيار النظام السابق، تهدف إلى إعادة بناء المؤسسات بطريقة تقلل الاستقطاب وتضمن مشاركة جميع مكونات الشعب السوري دون إقصاء تكون السلطة فيها محدودة زمنياً، وتعمل على تهيئة انتقال سلمي نحو نظام أكثر استقراراً وشمولاً يعتمد على التوافق الوطني الهدف ليس الاحتفاظ بالسلطة، بل تسليمها بشكل منظم إلى حكومة منتخبة تعكس إرادة الشعب. ومع ذلك، يطرح السؤال: هل سنة ونصف كافية لهذه المهمة الضخمة وسط تحديات اقتصادية وأمنية كبيرة؟ تعمل السلطة الانتقالية على ما هو متاح ضمن عواصف الشرق الأوسط، من ضغوط إقليمية وتـهـديـدات أمنية وصعوبات اقتصادية، وتسعى لخطوات عملية واقعية تحمي الانتقال وتفتح الطريق لمستقبل أكثر أماناً وعدلاً.

السؤال المطروح اليوم: هل سارت التجربة السورية وفق هذا المفهوم؟

يبدو أن الواقع على الأرض لم يساير التفاؤل الأولي. فقد مر عام ونصف على إعلان بدء المرحلة الانتقالية، وبدأت تظهر مؤشرات واضحة تعكس صعوبة المسار. من مظاهرات درعا، إلى التهجم على بعض السفارات، وصولاً إلى حالات الارتباك الإداري في بعض المرافق العامة، يبدو أن كثيراً من السوريين أصبحوا يشعرون أن ما كان يُفترض أن يكون مرحلة مؤقتة بدأ يتحول تدريجياً إلى واقع دائم. ومن اللافت أن النموذج الإداري الذي نجح في إدارة منطقة جغرافية محدودة تحت ظروف استثنائية، يجد صعوبة ملحوظة عند محاولة تطبيقه على دولة واسعة ومعقدة مثل سوريا بكل تنوعها وأبعادها.

### ما أسباب هذا الإحساس بالصعوبة؟

هناك ثلاثة أسباب رئيسية أدت إلى ذلك: تجاهل الطبيعة المؤقتة للسلطة وبدء تصرفها كأنها دائمة، وضعف مشاركة الكفاءات والنخب السورية ذات الخبرة، والاعتماد على نمط إداري محدود لم يتطور مع حجم الدولة وتعقيدها. هذه العوامل مجتمعة خلقت شعوراً عاماً بالإرهاق والارتباك.

ومع ذلك، التجارب الدولية تُظهر أن المراحل الانتقالية يمكن أن تنجح عندما تُدار بروح التوافق والصبر. ففي تونس بعد ثـورة 2011، نجحت الأطـراف السياسية المتنافسة — بمساعدة فعالة من المجتمع المدني — في تشكيل حكومة انتقالية، ثم صياغة دستور توافقي عام 2014، وإجراء انتخابات حرة متتالية، رغم التوترات والأزمات الاقتصادية. كذلك في إسبانيا بعد وفاة الديكتاتور فرانكو عام 1975، اختارت النخب طريق الإصلاح التدريجي بدلاً من المواجهة الجذرية، مما أدى إلى إقرار دستور ديمقراطي عام 1978 وانتقال سلمي إلى نظام برلماني مستقر دون انـزلاق إلى فوضى أو انقسام عميق.

### الحلول في الحالة السورية لا تزال ممكنة وواضحة:

يجب على السلطة أن تؤكد بوضوح أنها سلطة انتقالية مؤقتة وليست دائمة، وأن توسع دائرة المشاركة لتشمل الخبراء وممثلي مختلف المكونات السورية، مع وضع جدول زمني واضح للانتقال السياسي يخضع لمراقبة شعبية شفافة، وأن تركز على الأولـويـات الحقيقية للمرحلة من خلال تهدئة الأوضاع، وضبط المصروفات، وتخفيف المعاناة الإنسانية.

في النهاية، سوريا لا تحتاج إلى منتصر جديد بقدر ما تحتاج إلى دولة تُبنى بالتوافق والمؤسسات. إن عادت الأمور إلى مسار المرحلة الانتقالية الحقيقية، فإن الفرصة لا تزال قائمة لتجنب المزيد من الخسائر وتحقيق انتقال أكثر استقراراً. أما الاستمرار في تجاهل جوهر هذه المرحلة، فسيؤدي حتماً إلى تعميق التحديات.

# سـوريـــة.. الشعـــب في وادٍ والحـــكومـــة في وادٍ آخـــر

لقد تقزّزنا من الحديث عن سورية النظام المخلوع على مدى نصف قرن، إلّا أننا الآن نتحدث عن سورية الجديدة والطبع لا نتحدث عن تباعد الشعب عن الحكومة أو انفصالهما فيزيائياً ومكانياً، إنما ننظر اليوم في الانفصام الواضح بين الشعب والحكومة المؤقتة، ونقصد بذلكَ التباين والاختلاف الواضح بينهما في التوجه والأسلوب والأهداف!

ولتوضيح ذلكَ نتساءل ماهي العلامات التي تعبّر عن الحكومة وأدائها، والعلامات التي تظهر إرادة الشعب وموقفه؟

أنس الحراكي

أولاً - بالنسبة للحكومة، لا يوجد مؤسسات حكومية حقيقية وفعلية تقوم بالتشريع وإصدار القوانين، ثم بالتخطيط وإعداد البرامج، ثم بالإعلان عن خطط وبرامج وموازنة، بما يتضمن ذلك المصادر والواردات، وتفصيل الإنفاق والمصاريف، ثم مؤسسات للمتابعة والمراقبة والمحاسبة، وكذلك لايوجد مشاريع وتنفيذ وإنجازات واضحة تتحدث بالأرقام والأدلة الموثقة عن حكومة وعن أداء حكومي، وفي الواقع لا يوجد مؤشرات وفعاليات وظواهر للحكومة ماعدا التصريحات والخطاب الإعلامي الرسمي والموثق.

ولكن في الواقع أيضا فإنه يوازي ويباري ويرافق ذلك إلى حد الاختلاط والتشويش جيش مهلهَل - بفتح الهاء - من المريدين والمطبلين وربما الشغّيلة والموظفين من ذوي الأبواق والمنابر والصفحات وعملهم ينحصر في نشر أخبار كاذبة يتمّ تسميتها لاحقاً بالإشاعات، ثم يعملون في الإدّعاءات الغير واقعية والتهويم والحديث عن أحلام ووعود وردية، ويعملون كذلك في المزايدات الغوغائية على الآخرين، وهي نشاطات مخرّبة ومدمِّرة.

ثانياً - بالنسبة للشعب كذلك لا يوجد أحزاب ولا نقابات ولا منظمات مجتمعية، ولا يوجد مجالس تمثل الشعب وتنقل رؤيته ومطالبه، ولا يوجد أي وسيلة تعكس وجود هذا الشعب وتجسده، ومن خلالها يستطيع الشعب أن يعبّر عن أفكاره ويعلن عن مطالبه سوى الاحتجاجات بكافة أشكالها ومستوياتها، سواء كان ذلك عبر وسائط التواصل الاجتماعي الافتراضية أو كان من خلال التظاهر ووقفات الاحتجاج في الشارع والساحات العامة.

إذن لدينا تصريحات حكومية وبالمقابل احتجاجات شعبية ولمعالجة ومقاربة هذه القضية نقول: نظرا لانعدام أو لنقل لقلّة تصريحات الحكومة بما يتعلق بقضايا عاجلة وساخنة مثل قضايا محاسبة المجرمين والعدالة الانتقالية واسترداد أموال وحقوق الدولة والشعب، انعدام واستعادة واستيعاب وإسكان المهجّرين، وإلى ما يشبه ذلك من قضايا، ونظراً للتصريح أو التحدث بخصوص هذه القضايا بشكل ضبابي وغير واضح وجازم فدعونا نبقى في حيّز القضايا الخدمية والمعاشيّة، ولكن تجنباً للهبوط إلى هذا المستوى وإسكاتاً للمزايدين والمتقولين ومدّعي الثورية والمخونين والطاعنين، وكذلك اختصاراً لكل التصريحات الحكومية ودون الدخول في متاهات، والتشعب في قضايا ساخنة، فسوف نختصر تصريحات الحكومة بتصريح وزير المالية محمد يسر برنية حيث قال مؤخَراً: أنه خلال عام 2025 فإنه قد تحقق فائض مالي وقدره 46 مليون دولار وأن ذلك هو لأول مرة منذ عام 1990، وقال إن ذلك قد حصل، حيث أن حجم الواردات قد بلغ 3،49 مليار دولار، وأن حجم النفقات قد بلغ 3،447 مليار دولار.

كما صرح بان الناتج المحلي قد بلغ 30،6 مليار دولار

وقال أيضاً إن حجم الإنفاق سوف يرتفع خلال عام 2026 إلى مبلغ 10،516 مليار دولار.

وتعقيباً على تصريح وزير المالية نقول: لماذا لازال يتم معاملة الشعب بهذا الاستخفاف؟

أولاً - لايحقّ لأي حكومة أن تتحدث عن وجود فائض مالي إلا بشرط أن تكون قد نفّذت كل ما تمّ التخطيط له، وكل ما هو مطلوب من أولويات وبدهيات العيش والخدمات، وإن تحقيق فائض لا يمكن أن يتمّ إلا بالتقصير عن التنفيذ أو نتيجة عدم وجود خطة، أو نيّة بالأصل للقيام بما يحتاجه الشعب.

فكيف توفّر للحكومة فائض مالي وهناك تقنين وقطع للتيار الكهربائي يصل إلى مايقارب عشرين ساعة يومياً، أيضا فإن طرقات سورية كلها تحتاج إلى صيانة وتأهيل، وهناك حاجة لإنشاء طرقات جديدة تساوي الطرقات القائمة حالياً هذا ماعدا مسائل الدعم الحكومي وقضايا توفير الخبز والمحروقات والمياه والكهرباء والهاتف وشبكات الاتصالات الفضائية وبأسعار معقولة تتناسب مع متوسط الدخل الفردي، وكذلك مسائل توفير فرص العمل، ثم أنه لا يوجد بيان تفصيلي واضح لأبواب الواردات ولا تفصيل للنفقات والمصاريف، فمثلاً معظم الرواتب كان يتمّ دفعها عن طريق منحة سعودية قطرية، فلم يتمّ الإشارة إليها في باب الواردات.

ثم أن الوزير برنية يقول: إن حجم النفقات سوف يتضاعف خلال عام 2026 ثلاث مرات لكي يصل إلى 10،516، فهذا الرقم الدقيق هل سيتضاعف معه حجم الواردات لكي يفوق هذا الرقم، ولا يخفى على أحد أن لدى معظم المتابعين والناشطين العديد من الأسئلة العريضة والتي تحتاج الى أجوبة واضحة ومفصلة وبمقابل ذلك هناك احتجاجات كثيرة واستياء عام، وهناك مطالب عديدة وكلها مشروعة وضرورية، ومنها يتعلق بالدخل الذي لايغطي ربع الاحتياجات الأساسية، ومنها ما يتعلق بارتفاع الاسعار، ومنها ما يتناول الخدمات فتتم المطالبة بالضروريات والغير قابلة للتأجيل أو للنقاش.

وهنا يأتي دور المطبلين، ويبدأ البعض بتكليف أنفسهم مهمة المخابرات ومحاكم امن الدولة في الأنظمة الدكتاتورية المتخلفة، فيبادرون بالشتم وتوجيه التهم المضحكة والمخجلة، حيث يتصدى المبارزون فيهاجمون من يطالبون ويتهمونهم بشكل معيب فيقولون: من أنتم !؟ أين كنتم أيام المعارك؟ وماذا فعلتم وماذا حرّرتم !؟

وباختصار نقول: هل أنه لا يحق المطالبة بأولويات الحياة مثل المياه والكهرباء والمحروقات إلا لمن كان قائداً بالجيش الحر أو اقتحامياً ولديه إصابة وإعاقة دائمة لكي يثبت اشتراكه بالثورة ؟ فلنفرض أن الذي يطالب بهذا الحق البدهي إمراة، فهل لا يحقّ لها، ولنفرض أنه شخص كان مهجّراً أو لنقل مهاجراً ثم عاد إلى وطنه، فهل لا يحق له المطالبة بأي حق؟ فهل هو عاد إلى وطنه لكي يكون عبداً أو تابعاً، وعليه فقط أن يتلقى الأوامر والتعليمات من طغمة لها ميزات استثنائية؟

إن مهاجمة المنتقدين والمطالبين بالحقوق هو تشبيح معيب ويسيء للثورة وللثوار.

في مدينة فيتن الألمانية، لم يكن عيد الفطر في المركز الثقافي الإسلامي مجرد احتفال ديني عابر، بل مشهدًا اجتماعيًا كثيفًا يعكس جالية سورية تحاول تثبيت حضورها بين ذاكرة خرجت من مكانها، وواقع أوروبي يعيد تشكيلها باستمرار.
في ثالث أيام العيد «22 مارس/آذار 2026»، امتلأت القاعات بأطفال يركضون ويضحكون. تختلط الأناشيد بالمسابقات والعروض المسرحية والتكريمات، فيما تباع الأطعمة وتُوزّع الحلويات كجزء من طقس يبدو مألوفًا في الشكل، مختلفًا في السياق.

وبين هذه الأجواء، كانت صحيفة نينار برس تتنقل بين الحاضرين وتلتقي القائمين على الفعالية، محاولةً التقاط ما يتجاوز المشهد: كيف يُعاد بناء الانتماء حين يُنقل إلى بيئة لا تشبهه.

# السوريون في ألمانيا
# المراكز الإسلامية بين هندسة الهوية وضغط الاندماج

إعداد: خالد المحمد

### ضحكة طفل... وسؤال عن الهوية:

في إحدى القاعات، توقّف عرض للأطفال فجأة. رفعت الدمية رأسها، ثم خرج صوتها بسؤال مباشر: "طيب... مين خلقنا؟"
ضحك بعض الأطفال. آخرون تبادلوا النظرات. طفل بقي محدقًا في المسرح، كأنه يسمع السؤال للمرة الأولى.
يقول قتيبة الزهيري، الذي قدّم العرض: «لم أكن أريد أن يضحك الطفل فقط... بل أن يفكر: لماذا أنا مسلم؟»
في تلك اللحظة، تغيّر إيقاع المشهد. لم يعد العيد مساحة للفرح فقط، بل لحظة مبكرة يلتقي فيها اللعب بسؤال المعنى: كيف تتشكل الهوية في بيئة مختلفة اللغة والذاكرة والانتماء؟

### المسجد كبديل اجتماعي:

في فيتن، لا يُنظر إلى المسجد كمكان عبادة فحسب، بل كمساحة اجتماعية تحاول سدّ فراغ تركته الهجرة.
يقول رئيس المركز الثقافي الإسلامي، ميسر عبود:
«المركز هنا لا يقدّم فقط صلاة... بل يحاول أن يعوّض غياب مجتمع كامل». ويضيف إمام المسجد، الشيخ مصطفى محمود سليخ:
«دور المسجد في أوروبا مختلف... هو تربية وهوية، وليس فقط عبادة».
أما الدكتور مطاع الدروبي، أحد مؤسسي المركز، فيلخص البدايات:
«كنا نبني شيئًا من الصفر... ليس فقط مكانًا، بل فكرة مجتمع».
هنا، لا يعمل المسجد كمرفق ديني فقط، بل كإطار يعيد ترتيب العلاقات، ويمنح الانتماء شكلًا جديدًا.

### انتماء بين نظامين:

في الحياة اليومية، يعيش الجيل السوري في ألمانيا داخل توازن دقيق بين عالمين: نظام أوروبي بقواعده، وذاكرة عائلية لا تزال متصلة بجذورها الأولى.
يقول الإعلامي والمنسق في المركز، أسامة عبود: «حتى بعض الألمان كانوا يسألونني: لماذا تعمل في مركز إسلامي؟ وكأن الأمر غير بديهي». ويضيف: «لاحظت أن كثيرًا من الناس يحملون صورة نمطية عن الإسلام... وحتى بعض العرب لديهم الفكرة نفسها».
لكن هذه الصور لا تبقى خارج الجيل، بل تتسرّب إلى داخله.
يقول قتيبة الزهيري: «الطفل المسلم هنا قد يشعر أنه مختلف... لا يعيش نفس حياة أقرانه».
سؤال بسيط يطفو سريعًا: هل الاختلاف يعني الخطأ؟
ويحذر الشيخ مصطفى سليخ: «التحدي الحقيقي هو الحفاظ على الهوية دون عزل الجيل عن المجتمع».
بين ضغط الاندماج وحدود الخصوصية، تتشكل هوية غير مستقرة، تتحرك باستمرار دون أن تستقر.

### الأطفال... من الترفيه إلى تشكيل الوعي:

في قلب الفعاليات، لا يظهر الطفل كمشاهد، بل كنقطة بداية.
يقول الزهيري: «حاولت أن أعالج قضايا يعيشها الطفل في المدرسة... مثل الشعور بالغربة». ثم يضيف: «هل يمكن أن يكون الاختلاف سببًا للفخر؟»
ويقول أسامة عبود: «فيديو واحد قد يدفع عائلة لإرسال طفلها إلى النشاط».
أما الإداري في المركز إبراهيم عثمان فيلخص:
«نحن لا ننظم فعاليات فقط... نحن نبني جيلًا».

## الإعلام... من التوثيق إلى صناعة الصورة

مع اتساع الأنشطة، لم يعد الإعلام عنصرًا توثيقيًا فقط، بل أصبح جزءًا من تشكيل الصورة.
يقول أسامة عبود: «الإعلام بالنسبة لنا ليس توثيقًا فقط، بل أداة تأثير وتغيير».
ويضيف: «إذا لم نوثق النشاطات، كأن الجهد كله لم يحدث».
ثم يختصر: «أي نشاط بلا حضور إعلامي فعّال يبقى ناقصًا وغير مرئي».
ويربط رئيس المركز ميسر عبود هذا الحضور بالثقة:
«الناس تحتاج أن ترى... حتى تثق».
هنا، تتحول الصورة إلى عنصر فاعل في إنتاج الواقع، لا مجرد انعكاس له.

### العمل التطوعي... العمود غير المرئي:

خلف الفعاليات، يقف أكثر من مئة متطوع ؛ شباب المركز وطلابه ومدرّسوه، إلى جانب الأهالي وروّاد المسجد، بدافع واحد: الإيمان بأثر هذا العمل على الجيل القادم.
لكن هذا الحضور لا يستند إلى بنية مستقرة.
يقول أسامة عبود: «المشكلة أن العمل تطوعي... لا يوجد فريق ثابت». ويضيف: «العمل الاحترافي يحتاج فريقًا ثابتًا... لكننا نحاول الاستمرار».
ويستعيد الدروبي البدايات: «كنا نبني خطوة خطوة... بدون إمكانيات كبيرة».
رغم ذلك، يبقى هذا الجهد غير المرئي هو ما يُبقي المركز قائمًا.
يقول ميسر عبود: «الناس ترى يوم العيد فقط... لكن التحضير يبدأ قبل ذلك بشهور».
ويضيف أسامة عبود: «بعد انتهاء الحفل... يبدأ العمل الحقيقي بالنسبة لنا».
بين هاتين اللحظتين، يمتد عمل كامل لا يظهر... لكنه يصنع كل ما يُرى.

### هوية تحت الاختبار:

ما يحدث في فيتن ليس فعالية عابرة، بل اختبار مفتوح لقدرة جيل كامل على الحفاظ على توازنه داخل بيئة لا تشبهه بالكامل.
يقول قتيبة الزهيري: «نحاول أن نجعل الطفل يفهم نفسه... قبل أن يحكم عليه الآخرون». لكن الصورة الأوسع تكشف مفارقة واضحة: مشروع هوية واسع، يقوم على جهد تطوعي متغير داخل سياق اجتماعي معقد.
وهنا يبرز السؤال الأثقل: هل تبقى إدارة هوية الجالية السورية مسؤولية مبادرات محلية فقط؟
أم أن هذا الملف يحتاج إطارًا مؤسسيًا أوسع، يضمن الاستمرارية والتنظيم والدعم، ويضعه ضمن رؤية وطنية تتجاوز العمل الفردي؟
حتى الآن، لا إجابة حاسمة. لكن المعادلة واضحة: إما بنية قادرة على الاستمرار... أو جهد هشّ يمكن أن يتراجع في أي لحظة.

محافظة تمتلكَ بعضاً من أكبر حقول النفط في سوريا، ومع ذلكَ يعيش أهلها في ظلام شبه دائم، ومياه غير صالحة للشرب، وفقر مدقع. في أبريل 2026، وبعد أكثر من عام على سقوط النظام السابق وسيطرة الحكومة الانتقالية على معظم المحافظة، يبقى السؤال الأكثر إلحاحاً على ألسنة أهلها: ما الذي تحتاجه دير الزور اليوم؟
الإجابة ليست معقدة، لكنها قاسية: أمنٍ مستقر يحمي الحياة اليومية، خدمات أساسية موثوقة، ومعيشة كريمة تستفيد من ثرواتها النفطية والزراعية والحيوانية بدلاً من أن تكون عبئاً عليها.

## مـا الذي تحتـاجـه المحـافظـة اليــوم؟

# ديـر الــزور اليــوم ليســت فقيــرة... بـــك مُفقــرة رغـــم غنــاهـــا!

بقلم: مرعي الرمضان

ديـر الـزور الـيـوم فـي مرحلة انتقالية هشة. المدينة والريف يعانيان دماراً هائلاً (75-80% في بعض الأحياء)، وعودة آلاف العـائـلات تضغط على بنية تحتية متهالكة. رغـم جهود محدودة مثل حملة «ربيع دير الـزور» وتدشين بعض محطات المياه ورؤية «دير الزور 2040»، يسيطر شعور التهميش على شريحة واسعـة مـن المجتمع – بما فيها أصحاب الكفاءات – والترقيع على حساب التخطيط الاستراتيجي الشفاف.

### الجانب الأمني: استقرار نسبي يواجه تهديداً مستمراً

بـعـد انـتـشـار قـــوى الأمـــن الداخلي والجيش في المناطق المستعادة، لم يتحسن الشعور بـالأمـان فـي المدينة والطرق الرئيسية، رغم عمليات نوعية أسفرت عن اعتقال خلايا نائمة وإحباط بعض المخططات.
لكن التهديد لا يزال قائماً:
هجمات شبه يومية في الريف الـشـرقـي تـسـتـهـدف قـوات أمنية وحـراس منشآت نفطية ومدنيين، وأسـفـرت عن قتلى وجرحى في مارس وأبريل 2026.
مخلفات الحرب تسبب إصابات يـوميـة، خـاصـة بين الأطـفـال والمزارعين.
الأمن ليس مجرد انتشار نقاط تفتيش، بل يتطلب استراتيجية شاملة: إزالة سريعة للألغام، دمج أمني محلي يعتمد على الكفاءة لا على الانتماءات القبلية، ومنع استغلال الفقر والبطالة. بدون أمن حقيقي، تبقى كل الجهود الخدمية والمعيشية عرضة للانهيار.

### الجانب الخدمي: تحسن بطيء وغير كافٍ أمام احتياجات هائلة

الخدمـات الأساسـية لا تـزال فـي حالـة «ترقيـع» رغـم بعـض المشـاريع المدعومـة دوليـاً:
الكهرباء: انقطاعات متكررة وتقنين قـاسٍ. فـي كثير من الأيام لا تتجاوز ساعات التغذية ساعة أو ساعتين مقابل 22-23 ساعة قطع. عادت الكهرباء إلى بعض الأحياء بعد سنوات، لكن جهود إقـلاع محطات «التيم» والطاقة الشمسية لا تكفي. والكهرباء غير المستقرة تعيق محطات المياه والمستشفيات والري.
المياه والـصـرف الصحي: تم تـدشـيـن عـدة مـحـطـات، لكن كثيراً مـن الـقـرى تعاني أزمـة مياه عمرها عقود، والمياه غير المعالجة (عكارة عالية) تهدد الصحة حتى في مركز المحافظة.
الصحة: مستشفيات مدمرة أو ناقصة التجهيز، نقص أدوية وكـوادر. إصابات الألغام تحتاج تـأهـيـلاً، والأمـــراض المائية منتشرة. المرضى يضطرون للسفر إلـى دمـشـق للعلاج المتخصص.
التعليم والـبـنـيـة التحتية: مدارس متضررة، طرق مهترئة وبنى تحتية متهالكة.
السكان يشكون: «النفط على بـعـد مـئـات الأمـتـار، ونعيش بـدون كهرباء أو مياه نظيفة، ونستخدم وسائل بدائية للطبخ والتدفئة».

### الاحتياج الحقيقي: تخطيط مدني تقني شفاف وإنهاء لعنة الموارد

المشكلة لم تعد نقص المشاريع، بل غياب عدالة في إدارة الموارد.
ديـر الـزور لا تحتاج إلـى وعود إعلامية أو مشاريع جزئية، بل إلى عقل مدني تقني يدير التخطيط بعيداً عـن المصالح الخاصة والفئوية الضيقة. فمثلما صنع الأمريكيون سيارات عريضة لأن لديهم طرقاً عريضة مخططة مسبقاً، تحتاج المدن السورية ـ وديـر الـزور نـمـوذجـاً ـ إلـى مخططين حضريين ومهندسين متخصصين يعتمدون على مسوحات ميدانية حقيقية.
مـن يـقـرر الـيـوم أيـن تذهب عـائـدات ديـر الـزور؟ وعلى أي أساس؟ هذا السؤال السياسي المحرج يكشف الخلل المركزي: فشل الحوكمة في إدارة الموارد، وهـو ما تُعرف أدبـيـات البنك الدولي بـ«لعنة الموارد» — حيث يتحول الغنى النفطي إلى عبء بـدلاً مـن نعمة بسبب غياب الشفافية والمشاركة المحلية.
وكما تشير تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإن الاستقرار طويل الأمد في مرحلة التعافي لا يتحقق دون عدالة في توزيع الموارد وتعزيز الشفافية.
وفي هذا السياق، يجب أن تُمنح لجان الأحياء واللجان المجتمعية دوراً حقيقياً كشريك أساسي فـي عملية التخطيط، لأنها الأقرب إلى هموم السكان. فبدون تمكينها وإشراكها في مسح الاحتياجات ومتابعة التنفيذ، ستبقى الخطط المركزية بعيدة عن الواقع.
هذا يعني: فصل التنفيذ الفني عن السياسة، مع شفافية كاملة في تخصيص عائدات النفط للمحافظة.
ربط الإعمار القصير الأجل برؤية طويلة الأجل (دير الزور 2040) تشمل استدامة ومشاركة أهلية وفرص عمل.
جـذب كـفـاءات تقنية محلية ودولية، مع التركيز على الكفاءة الـعـلـمـيـة والإداريـــة لا على التوازنات القبلية الضيقة.
بـدون هـذا التخطيط، تبقى الـجـهـود مـبـعـثـرة، والإحـبـاط يتفاقم.

### الفرصة أمام التحدي

ديـر الـزور لا تحتاج اليوم إلى وعـود جديدة، بقدر ما تحتاج إلى أمن يحمي، وخدمات تحفظ الـكـرامـة، ومعيشة تستفيد من ثروتها بدلاً من أن تُفقرها.
الفرصة ما زالت موجودة: ثروات طبيعية هائلة، وعـودة آلاف النازحين، ودعم دولي محتمل.
لكن التحدي الحقيقي يكمن فـي غياب التخطيط الواضح والشفاف الـذي يضع الإنسان أولاً.
أي تـأخـيـر فـي معالجة هـذا الخلل لن يبقي الأزمة خدمية أو معيشية فقط، بل سيحولها إلى أزمة استقرار وثقة طويلة الأمد.
إذا استمرت الجهود ترقيعية ارتجالية تبحث عن الشعبوية والتوازنات الفصائلية والقبلية، فإن دير الزور ستظل «منسية» رغم غناها.
الوقت ليس للوعود الكبيرة، بل لخطط دقيقة يلمسها المواطن يـومـيـاً، بـأيـدٍ تقنية مخلصة وشفافة.

## فقر وبطالة رغم الثروة النفطية!

رغم احتواء المحافظة على معظم البنية النفطية، يعيش السكان في فقر مدقع (الأزمة - المرحلة 3 من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي) ضمن واقع وطني يقول إن أكثر من 90% من السوريين تحت خط الفقر. البيوت الطينية منتشرة في قرى قريبة من الحقول بدون خدمات أساسية، وسط غلاء معيشي وبطالة عالية. التلوث الناتج عن الاستخراج غير المنظم يفاقم المشكلات الصحية والبيئية.
العائدون يواجهون أزمة سكن حادة وإيجارات مرتفعة. التهميش التاريخي مستمر: «آبار النفط بجانبنا ونحن نعاني».

# ضعـــف الـرواتـــب
# لـيس أزمـة مـاليـــة بـــل أزمـــة وجـــود

**د. عصام شيخ الأرض**

لا يمكن فهم تأثير ضعف الرواتب على أداء الفرد ومستوى معيشته بمعزل عن السؤال الأساسي:
ما الذي يحرك الإنسان نحو العمل؟
هل هي الحاجة البيولوجية، أم الرغبة في الاعتراف الاجتماعي، أم السعي نحو تحقيق الذات؟
تجيب النظريات الاقتصادية الكلاسيكية بأن الأجر هو مقابل وظيفي للجهد، لكن الفلسفة النقدية (من هيجل إلى هونيث) ترى فيه آلية اعتراف تشكل هوية الفرد وقيمته داخل المجتمع.
في صباح كل يوم، يتجه الملايين حول العالم إلـى وظائفهم وأعمالهم كل حسب تخصصه، يتوجهون إلى مكاتبهم وورشهم، يبذلون جهداً قد يغير مسار شركة، أو مؤسسة، أو منظمة، أو في بناء معرفة الأطفال، أو في صناعة منتجات دقيقة ومهمة للمجتمع. لكن في نهاية الشهر، عندما ينظرون إلى الرقم المدون في كشف الـراتـب، يشعرون بشيء لا تستطيع الإحـصـاءات وحدها تفسيره: خيانة صامتة. ليس لأن الرقم صغير فقط، بل لأنه لا يعكس ما قدموه، ولا يؤمن ما يحتاجونه، ولا يحترم من هم عليه. هنا يبدأ الصمت، ويبدأ التساؤل حول لماذا لا نقدر كما يقدر الآخرون في أماكن أخرى؟
في النظرة السائدة، الأجر هو ثمن للوقت والجهد. لكن الفلاسفة منذ هيجل حتى أكسل هونيث يـرون فيه شيئاً أعمق: إنه اعتراف. كل قبض هو رسالة خفية من المجتمع تقول: «أنـت تساوي هذا المقدار». حين يكون الأجر ضعيفاً، فإن الرسالة تصبح: «أنت لا تساوي أكثر مما تحتاج فقط للبقاء على قيد الحياة».
في البداية، يحاول الإنسان أن يعطي أفضل مـا لـديـه. لكن مـع مـرور الوقت، يحدث شيء خفي داخل الإنسان لا يظهر بشكل علني. ليس إضراباً، ولا عصياناً، بل انكماشاً صامتاً للإرادة. يبدأ الموظف أو العامل في تبني استراتيجيات لا يعترف بها لنفسه أولاً:
يحضر بجسده، لكن عقله يهرب إلى أحلام أفضل.
ينجز المطلوب بالتحديد، لكن لا يضيف شيئاً إبداعياً من روحه، لشعوره بالظلم.
يتعلم أن يبدو مشغولاً، بينما يتوقف عن الابتكار والتميز.
عالم الاجتماع ريتشارد سينيت يسمي هذا اغتراب الأداء: أن تعمل ضد رغبتك في التميز، لأن النظام لا يكافئ التميز. إنها مقاومة سلمية، عقاب خفي لنظام لا يستحق جهدك الحقيقي.
النتيجة تظهر مـن خـلال مشاهدة مؤسسات هامدة، وإنتاجية شكلية، وجيل من العمال الذين أتقنوا فن الحضور دون وجود. هنا يبدأ الانهيار. لأن الإنسان لا يعيش على الخبز وحده، بل على الشعور بـأن جهده يُـرى، وأنـه جـزء مـن نسيج متبادل. عندما يختفي هذا الاعتراف، يتحول العمل إلى سجن يومي، والأجر إلى إهانة متكررة.

### الأجر ليس رقماً.. بل علاقة قوة

في المنظور الماركسي، الأجر هو تعبير عن استلاب العمل: يفصل العامل عن قيمة منتجه، ويتحول إلى سلعة تسعرها السوق. أما في الاقتصادية (مثل بولاني)، فـالأجـر جـزء مـن نسيج اجتماعي من التبادل والتضامن. وعليه، فإن ضعف الراتب يعني: فقدان القدرة على إعادة إنتاج الذات (جسدياً ونفسياً).
انهيار العقد الضمني بين الفرد والمجتمع (الالتزام مقابل المكافأة).
وفـي فلسفة العمل الـمـعـاصـرة لدى (ريتشارد سينيت)، الأداء الجيد لا يعتمد على المهارة وحدها، بل على الكرامة المهنية. عندما يضعف الأجـر، يتحول العمل إلى بقاء وليس بناء. يحدث هنا ما يمكن تسميته بـ (اغتراب الأداء):
يبذل الفرد جهداً أقل لا وعياً (عقاباً خفياً للنظام).
يتحول التركيز من الإبداع إلى المحاكاة والمجاملة.
تظهر ظاهرة الحضور الجسدي والغياب الذهني.
وهـنـا يـجـب التمييز بـأن المستوى المعيشي ليس مجرد استهلاك، بل هو مجال للظهور الاجتماعي، ومن خلال ضعف الأجر ينتج:
تآكل الـزمـن المعيشي: سـاعـات عمل إضافية للبحث عن قوت يومي، مما يسلب وقت الأسرة والتعلم والراحة.
هشاشة في المنظومة الاجتماعية: يصبح الفرد عاجزاً عن المشاركة في الطقوس الاجتماعي (الأعياد، المناسبات).
انتقال الفقر عبر الـزمـن: ليس فقراً اقتصادياً فقط، بل فقراً رمزياً (الشعور بالفشل).
ضعف الأجـر لا يعني فقط صعوبة فـي دفـع الفواتير. معناه شـيء أكثر إيلاماً: الانسحاب التدريجي من الحياة الاجتماعية. تصبح الولائم حلماً، وهدايا الأعياد عبئاً، وزيارة الأقارب في مناسبة ما ضغطاً إضافياً. الإنسان الذي لا يستطيع العطاء في مجتمعات تقوم على التبادل والتضامن يشعر بأنه يقف خارج الدائرة.
هنا يظهر الفقر الرمزي، وهو أقسى من الفقر المادي. لأنه يأكل احترام الإنسان لنفسه قبل أن يأكل طعامه. ومع الوقت، ينتقل هذا الشعور بالهزيمة إلى الأبناء، ليس عبر الـجـيـنـات، بـل عبر الصمت والحرمان والخوف من الغد.
هـل يمكن للفرد أن يـكـون «أداتـيـاً» في وظيفته بينما يظل «وجـوديـاً» في طموحاته؟
ربما أعمق جروح ضعف الأجر هو أنه يخلق ازدواجية شخصية داخل إنسان واحد:
ضعف الأجر يُحدث انفصاماً بين الأنا العاملة (التي تقدم حداً أدنى من الأداء مقابل حداً أدنـى من الأجـر) والأنـا الراغبة (التي تحلم بحياة أفضل). هذا الانفصام يُنتج:
استسلام هادئ: يصبح فيه الإنسان آلة لا تطرح أسئلة.
هجرة صامتة: يغادر جسدياً إلى بلد آخر، أو نفسياً إلى لا مبالاة تامة.
في الحالتين، يخسر المجتمع إنساناً كان يمكن أن يبني جسراً، أو يكتب قصيدة، أو يخترع علاجاً.

### الأجر الهزيل ليس خطأً تقنياً.. بل أزمة وجود

انطلاقاً من خصوصية المجتمع المحلي (الذي غالباً ما تكون فيه العلاقات الأسرية والجوار أكثر تأثيراً من مؤسسات الدولة)، نقترح نموذجاً ثلاثي الأبعاد:
1. البعد الاقتصادي: نسبة الراتب إلى سلة الغلاء المحلية.
2. البعد السيكولوجي: الشعور بالتقدير والكفاءة الذاتية.
3. البعد الاجتماعي: القدرة على تلبية التزامات القرابة والمناسبات.
ضعف الراتب ليس خللاً فنياً في سلم الرواتب، بل هو كسر للعقد التأسيسي بين الفرد والمجتمع. حين يصبح الجهد اليومي غير قـادر على تأمين العيش الكريم، يتحول الأداء من فعل بناء إلى مقاومة صامتة، وتتحول المعيشة من حالة وجود إلى مجرد بقاء بيولوجي.
يمكن للحكومات أن تعدل سلم الرواتب، وأن ترفع الحد الأدنى للأجور. لكنها إن لم تعالج ما وراء الأجر ـ أي الاعتراف، والكرامة، والشعور بالانتماء ـ فستظل الأزمة قائمة. لأن الإنسان لا يريد فقط أن يعيش. يريد أن يشعر بأن حياته اليومية، بجهدها وتعبها، قد بنت شيئاً يستحق.
عندما يفشل الأجـر في تأمين العيش الكريم، فإنه يفشل في شيء أكبر: يفشل في إعادة إنتاج الأمل. وهناك، في غياب الأمـل، يموت المجتمع قبل أن ينهار اقتصاده.

## 130 ألف طن قمح موردة ومجدولة لضمان الأمن الغذائي الوطني

# مرفأ طرطوس وتيرة عمل لا تكل أو تمل

**نورس محمد علي**

يشـهد مرفـأ طرطـوس حركة تشـغيلية مكثفـة مـع بـدء عمليـات تفريـغ ثـلاث بواخـر محملـة بمـادة القمـح، بكميـة إجمالية تقارب 90 ألف طن.
وفـي تصريح خاص أكـد مدير العلاقـات العامـة للمنافـذ والجمـارك الأسـتاذ "مـازن علـوش" أن الحمـولات تتـوزع علـى الناقلـة "اينيسـي" /42/ ألف طن والناقلة "سـي بريدل" /26/ ألـف طـن والنـاقلة "نوفايـا زيمليـا" /20/ ألف طن، حـيـث تجري عمليات النقـل والمناولـة عبـر الشـاحنات والخطـوط الحديدية والصوامع بوتيرة متسارعة، وسط تنسيق ميدانـي متكامـل بيـن الهيئة العامـة للمنافـذ والجمـارك والمؤسسـة العامـة للحبـوب لضمـان انسـيابية الإجـراءات وسلاسة التوريد.
هامـش: تتهيـأ باخرتـان إضافيتان في منطقة المخطاف بحمولة /40/ ألـف طن للدخول إلى الأرصفة فور إتمام العمليات الحالية، ليصل إجمالي الكميات المـوردة والمجدولـة إلى /130/ ألف طـن، بما يخـدم متطلبات الأمن الغذائي الوطني.

## إشكالية الاستقرار السوري في ظل الشروط الأمنية الإسرائيلية

# تحولات سوريا العميقة وانعكاساتها على التوازنات والمعادلات الإقليمية الجديدة

### دراسة في السيناريوهات المستقبلية «7»

بقلم جمال حمّور

التمهيد: المشهد السوري بعد 8 ديسمبر «كانون الأول» 2024 وصعود أحمد الشرع

منذ كانون الأول «ديسمبر» 2024 دخلت سوريا مرحلة جديدة تماماً من تاريخها السياسي والاجتماعي، عقب سقوط النظام السابق وبروز قيادة انتقالية بزعامة الرئيس أحمد الشرع، الذي تولّى السلطة رسمياً في كانون الأول «ديسمبر» من العام نفسه. هذه المرحلة لا تشبه أيّاً من المراحل السابقة منذ عام 2011، فقد جاء نموذج الانتقال هذه المرة فريداً ومختلفاً عن التجارب المحيطة؛ إذ لم يكن نتيجة تفاوض دولي مباشر أو انقلاب عسكري، بل نتيجة تحوّل داخلي مدعوم بقبول شعبي وإسناد أممي محسوب. وقد أظهرت تقارير الأمم المتحدة في مطلع عام 2025 أن «سوريا تقف أمام فرصة انتقال سياسي مشروطة، ما تزال مرتبطة بإجراء إصلاحات عميقة وبناء مؤسسات شرعية لتحقيق الاستقرار».

ومع هذا التحوّل، برزت أمام السوريين فرصة تاريخية لإعادة صياغة مفهوم الدولة بعيداً عن الاستبداد والتبعية، وباتت البلاد أمام سؤال مركزي: هل يمكن تحقيق استقرار حقيقي ومستدام بعد عقود من الاستبداد والديكتاتورية والانقسام والحروب؟

على مستوى الهوية، لعبت العقود السابقة دوراً مزدوجاً. فالنظام السابق استثمر الصراع مع إسرائيل كركيزة للشرعية السياسية، لكنه في الوقت نفسه عمّق الفجوة بين الخطاب والممارسة؛ إذ لم يخض حرباً حقيقية بعد 1973، ولم يستعد الأرض، بل استخدم شعار "الممانعة" كغطاء للاستبداد الداخلي. ومع سقوط ذلك النظام، لم يختفِ البعد العاطفي للصراع من وجدان السوريين، بل تحوّل إلى موقف شعبي مستقل عن الخطاب الرسمي، يرى أن الصراع مع إسرائيل ليس مجرد ورقة سياسية، بل قضية أخلاقية تتعلق بالعدالة والتاريخ والذاكرة. وهكذا انتقلت فكرة "الرفض" من كونها موقفاً سلطوياً إلى مكوّن من مكونات الوعي الجمعي.

أما على مستوى التجربة المعاصرة، فقد كشفت الحرب السورية منذ 2011، ثم التدخلات الإقليمية اللاحقة، عن الوجه المعقّد لإسرائيل في المشهد الداخلي السوري. فقد رأت قطاعات واسعة من السوريين أن اسرائيل لم تكن محايدة في الصراع، بل ساهمت بشكل مباشر أو غير مباشر في إضعاف الدولة السورية القديمة عبر ضرباتها الجوية المتكررة وتنسيقها الأمني مع أطراف إقليمية متعارضة. ومع أن بعض النخب السياسية الجديدة في دمشق تتبنى خطاباً براغماتياً يدعو إلى "الانفتاح الواقعي" و"التفكير بالمصالح المشتركة"، فإن الشارع السوري لا يشاركها هذه الرؤية، إذ يرى أن إسرائيل كانت طرفاً فاعلاً في تكريس الانقسام الوطني وإطالة أمد الحرب.

هذا البعد الشعبي يجعل من أي مسار نحو السلام تحدياً داخلياً بقدر ما هو تحدٍ خارجي. فالحكومة السورية الجديدة، رغم امتلاكها شرعية نسبية ورغبة في إعادة سوريا إلى الساحة الدولية، تدرك أن تجاوز الرأي العام أو تجاهله قد يكون انتحاراً سياسياً. فالتقارب مع إسرائيل دون تمهيد وطني عميق سيُفسَّر كخيانة لتضحيات السوريين ولرمزية الجولان، خصوصاً في ظل الذاكرة الحيّة للضحايا واللاجئين والمفقودين.

كما أن هذا الرفض الشعبي لا يقتصر على فئة أو منطقة معينة؛ بل يمتد عبر طيف واسع من المجتمع السوري، من النخب الثقافية إلى الطبقة الوسطى، ومن الريف إلى المدن الكبرى. حتى بين الشباب الذين لم يعيشوا حروب 1967 و1973، ما يزال الشعور القومي والعداء لإسرائيل حاضراً كقيمة أخلاقية أكثر منه موقفاً سياسياً. في استطلاع أجراه "مركز دمشق للدراسات المستقبلية" في يوليو 2025، أعرب 71% من المستطلعين عن رفضهم لأي اتفاق سلام لا يضمن انسحاباً كاملاً من الجولان وتعويضات للمهجّرين.

هذا الموقف الشعبي يضع الحكومة السورية أمام معضلة مزدوجة: فهي من جهة بحاجة إلى الانفتاح الإقليمي والدعم الدولي الذي لن يتحقق دون تهدئة الجبهة الجنوبية، ومن جهة أخرى تخشى أن أي انفتاح سريع على إسرائيل سيُفقدها ما تبقى من شرعية وطنية. لذا تُفضّل دمشق الجديدة اعتماد سياسة الغموض الإيجابي، أي إبقاء الباب موارباً أمام التفاهمات غير العلنية، دون أن تُظهر أي تليين في الموقف الرسمي حيال الاحتلال.

ومن جانب آخر، يُدرك صناع القرار في اسرائيل أن تجاوز الرأي العام السوري مستحيل، وأن أي اتفاق لا يحظى بتأييد شعبي سيكون هشاً وعرضة للانهيار في أول أزمة. ولهذا، تعتمد إسرائيل سياسة "التطبيع من القاعدة إلى القمة" في المنطقة، أي عبر إنشاء شبكات اقتصادية وثقافية غير مباشرة تمهّد لقبولها الشعبي. لكن هذه المقاربة لا تنجح في الحالة السورية، لأن الذاكرة الوطنية لم تُستبدل بعد بخطاب المصالح، ولأن الجرح السوري لم يُختم بعد.

في المحصلة، يبقى الرأي العام السوري حجر العثرة الأكبر أمام أي تقارب استراتيجي، ليس لأنه يرفض السلام من حيث المبدأ، بل لأنه يربط السلام بالعدالة والكرامة، لا بالمكاسب الآنية. وهذا ما يجعل أي عملية تطبيع محتملة مع إسرائيل مرهونة بعملية مصالحة داخلية عميقة أولاً، تضع السوريين أمام تعريف جديد لمفهوم "السلام" ذاته.

الشرعية السياسية والمرحلة الانتقالية: تأثيرها على القدرة على توقيع اتفاقيات كبرى

دخلت سوريا مرحلة انتقالية سياسية جديدة تتسم بفرصة استثنائية لإعادة البناء والارتباط الدولي، لكنها في الوقت نفسه مرحلة هشة ومعقدة، إذ تتقاطع فيها الاعتبارات الداخلية مع التوازنات الإقليمية والدولية.

الشرعية السياسية التي يمتلكها الرئيس الانتقالي أحمد الشرع اليوم لا تشبه الشرعية التقليدية للنظام السابق، فهي مزيج من تأييد شعبي جديد، قبول اقليمي ودولي وامريكي واضح، وقاعدة إدارية قادرة على إدارة الدولة بعد الانهيار السابق. هذا النمط من الشرعية يمنح الحكومة قدرة محدودة على اتخاذ قرارات سيادية كبرى، لكنه يُقيدها أيضاً بأطر محددة:

الشرعية الشعبية: رغم أن مئات الآلاف من اللاجئين عادوا بعد سقوط النظام، فإن الرأي العام لا يزال حساساً لأي تحرك سياسي يُنظر إليه على أنه تنازل عن حقوق تاريخية، خصوصاً فيما يتعلق بالجولان أو العلاقة مع إسرائيل. لذا، أي محاولة لتوقيع اتفاق سلام شامل يجب أن ترافقها عملية تواصل جماهيري عميقة ومراحل مصالحة وطنية، وإلا ستواجه الحكومة مقاومة واسعة قد تهدد استقرارها الداخلي.

«يتبع»

خاطرة عن شركة قابضة في الكهرباء

# المرسوم 45 والشركة السورية للكهرباء.. شركة قابضة

**د. حسين مرهج العمّاش**
دكتوراه بالاقتصاد
رئيس جامعة الجزيرة سابقاً
رئيس مكتب مكافحة البطالة
في سوريا سابقاً

اثار اصدر المرسوم رقم 45 المتضمن إحداث الشركة القابضة: الشركة السورية للكهرباء، جدلا حادا بين السوريين بين ممن هو مستنكر للفكرة، وبين من هو مرحب بها، وبين من هو حائر لا يعرف ان الصحيح.

وتقوم فكرة الشركة القابضة على دمج اهم مؤسستين للكهرباء وهما: المؤسسة العامة لتوليد الكهرباء، والمؤسسة العامة لنقل وتوزيع الكهرباء وما يتبعهما من شركات خدمية فرعية في شركة واحدة. وللعلم فان كل مؤسسات الكهرباء فعليا مرتبطة إدارية بوزير الكهرباء إداريا ووظيفيا بإحكام.

**ماهي الشركة القابضة**

مفهوم الشركة القابضة بحد ذاته جيد وسليم ولا عيب فيه اذا توفرت له الشروط الموضوعية المناسبة من الاستقرار والشفافية والشرعية الدستورية. والشركة القابضة لها مزايا إدارية حسنة كما ان لها مساوئ تشغيلية قاتلة.

الشركة القابضة في عالم الأعمال هي نموذج اداري متقدم وكبير يعطي الاثرياء وحملة الاسهم قدرة على ادارة ومراقبة عدة شركات فرعية متنوعة في اختصاصات متعددة تحت مظلة إدارة عليا تستطيع مراقبة ومتابعة الشركات المتفرعة بسهولة ويسر مثل خيوط مسرح الدمى التي يتم تحريكها من اعلى حسب مصلحة المالك. وهذا النموذج ينتشر في القطاع الخاص بالدرجة الأولى حيث يسمح بالتحكم بالأعمال عن بعد وفق أسلوب الرافعة. كما ان بعض الحكومات قد استخدمت أسلوب الشركة القابضة في تجميع بعض الشركات الحكومية المتناثرة تحت اشراف جهة او وزارة واحدة.

**الشركة القابضة فكرة خائبة:**

نقول ان فكرة احداث الشركة القابضة في سورية الان فكرة خائبة تماما في ظل الفوضى المقصودة القائمة في قطاع الطاقة وخاصة الكهرباء. حتى مع احترامنا للهدف النبيل للمرسوم 45 الذي اسيء استخدامه.

وحكمنا هذا يستند الى الأمور التالية:

قطاع الكهرباء عامة قطاع راسخ وله أدوار هامة في نشاط الدولة. ومع كل الفساد والعيوب الإدارية الي خلفها النظام البائد، فان القطاع ومؤسساته لايزال لديه الحيوية والقدرة على التفاعل السليم.

الشركة القابضة بحد ذاتها وكما حددها المرسوم هي طبقة بيروقراطية معقدة ومتعددة الأدوار تجعل الصلة بين الإدارة العليا وبين المنفذين الميدانين عمليا مقطوعة بسبب طول السلسلة الإدارية بين مدير المؤسسة العامة للتوليد مثلا وبين وزير الطاقة الذي هو وزير الكهرباء ايضا.

فكرة الخصخصة تبدو هدفا مختبئا خلف التغيير الإداري هذا. وهذا الهدف يتطلب شفافية وشرعية سياسية صريحة. وهذه غير متوفرة ومبهمة تماما.

**تفاقم البيروقراطية والتعقيد:**

وزارة الطاقة السورية وزارة ضخمة تضم النفط والكهرباء والموارد المائية، وبعد مرور عام على تشكيل الحكومة لاتزال متخبطة ولم تعرف الانتظام. فاذا أضيفت هذه الشركة القابضة الى هيكل وزارة الكهرباء فان الهيكل الإداري اصبح معقدا جدا فوق الفوضى السياسية الحالية فيه. ولا ادل على هذه الفوضى من طريقة اعلان التسعيرة الكهربائية الجديدة التي صممت لخدمة الغني والمستثمر الأجنبي وسحق المواطن الفقير أساسا. فهل النزعة الحدية لدى مسؤولي الشركة القابضة ستقودهم الى تصرفات بهلوانية تضر المجتمع ولا تحسن الكهرباء. لن نتفاجأ بقرارات إدارية جديدة تمس سلامة القطاع ومصالح الناسة اسوة بما حدث في تسعيرة الكهرباء ودون حسيب او رقيب. هذا التغيير الإداري لن يحسن أداء قطاع الكهرباء ابدا، بل سيضع العصى في الدواليب بسبب تشتت الصلاحيات والولاءات. هذا ليس قرارا إداريا بحتا وانما يجب ان يكون قرارا وطنيا يقره «مجلس النواب» المنتخب ديمقراطيا بإرادة السوريين الاحرار ويراقبه ويحاسب من يقصر او يفسد.

**زبدة القول**

أتمنى أن يجمد تطبيق هذا المرسوم فورا ويستمر تجميده الى بعد سنين طويلة من الاستقرار الاقتصادي والسياسي، ثم يعاد النظر بجدواه ثانية. واذا تم الغاؤه فهو الأفضل لأنه ليس في مكانه ولا زمانه. نفسيا عند السوريين هذا المرسوم يشبه «القشة التي قصمت ظهر البعير» في مجال حيوي بالنسبة لهم وهو الكهرباء لان المواطن السوري مثقل بكل الهموم فوق جروحه المفتوحة.

# الملكية من قاعدة للاستثمار إلى مصدر للنزاع

**مقدام البربور**

في الجدل الدائر اليوم حول سعي وزارة الأوقاف لاستعادة أملاك بوصفها أوقافاً استناداً إلى سجلات عثمانية، يُطرح النقاش غالباً بصيغة قانونية ضيقة هي: هل هذه الوثائق ملزمة أم لا؟ غير أن هذا السؤال، على أهميته، لا يلامس جوهر المسألة. فالقضية الأعمق ليست في صحة الوثيقة، بل فيما يحدث للاقتصاد عندما تصبح الملكية نفسها موضع شك دائم، كما يظهر في بعض حالات الطعن الأخيرة في ملكيات عقارية داخل دمشق.

تاريخياً، شهدت دول عديدة تدخلات جذرية في بنية الملكية، كما في حالات الإصلاح الزراعي أو التأميم. ورغم ما أثارته هذه السياسات من جدل، فقد انطلقت من منطق واضح يقوم على إعادة توزيع الموارد لتحقيق أهداف اقتصادية أو اجتماعية محددة. أي أنها كانت تعيد توزيع الملكية بين الفاعلين، لكنها تتم ضمن قواعد قانونية واضحة ومعلنة، بما يحافظ على استقرار نظام الملكية وإمكانية التنبؤ به.

أما في الحالة السورية الراهنة، فنحن أمام وضع مختلف نوعياً. لا يظهر أن هناك مشروعاً منظماً لإعادة التوزيع، ولا رؤية إنتاجية واضحة، بل إعادة فتح لملفات ملكية تاريخية بطريقة انتقائية، عبر مسارات إدارية وقضائية، تتيح عملياً إعادة تجميع الأصول ضمن نطاق مؤسسات أو شبكات قريبة من الدولة. هنا، لا تكمن المشكلة في الوثائق العثمانية بحد ذاتها، بل في استخدامها لتجاوز منظومة الملكية الحديثة التي تشكلت مع نشوء الدولة، وعلى رأسها السجل العقاري.

حين يصبح من الممكن الطعن في ملكيات مسجلة منذ عقود استناداً إلى وثائق تاريخية قابلة للتأويل، فإن ما يتعرض للخطر لا يقتصر على عقار بعينه، بل يمتد إلى فكرة الملكية نفسها كقاعدة مستقرة. فالاقتصاد لا يقوم فقط على النصوص القانونية، بل على توقعات الفاعلين، وفي مقدمتها أن الحقوق المكتسبة اليوم لن تتحول إلى نزاع غداً.

في مثل هذا السياق، ينتقل الاقتصاد من فضاء يسمح باتخاذ قرارات استثمارية إلى بيئة يسودها عدم يقين قانوني دائم. وتظهر النتائج سريعاً بتجميد الاستثمار، عزوف رؤوس الأموال، تحويل الثروة إلى الخارج، وتراجع القدرة على تحقيق نمو مستدام. ببساطة، ترتفع المخاطر إلى مستوى يجعل الاستثمار خياراً غير عقلاني.

ولا يقتصر الأثر على الاقتصاد فحسب، إذ تشكل الملكية أيضاً ركناً أساسياً في الاستقرار الاجتماعي. ومع فتح ملفاتها بهذا الشكل، تتسع دائرة النزاعات، وتتآكل الثقة بين الأفراد والدولة، ويترسخ شعور عام بعدم الأمان القانوني. في هذه الحالة، لا تعود الدولة ضامنة للحقوق، بل تصبح طرفاً في إعادة توزيعها، ضمن منطق أقرب إلى الزبائنية السياسية وإعادة تخصيص الموارد عبر النفوذ.

الأكثر إشكالية هو غياب الأفق التنموي. ففي تجارب الإصلاح الزراعي أو التأميم التي عرفتها سوريا، حتى حين فشلت، كان هناك تصور اقتصادي قابل للنقاش. أما اليوم، فنحن أمام إدارة للموارد عبر منطق السلطة، لا ضمن رؤية تنموية واضحة، ما يدفع الاقتصاد نحو نمط قائم على الامتيازات والارتباطات السياسية بدلاً من الإنتاج والكفاءة.

إذا استمر هذا المسار، فإن التحدي لن يقتصر على توزيع الملكية، بل سيمسّ إمكانية بناء اقتصاد حديث أساساً. فبدون قواعد مستقرة للملكية، لا يمكن الحديث عن استثمار أو نمو أو استقرار. وعند هذه النقطة، لا يعود السؤال من يملك، بل ما إذا كانت الملكية نفسها ما تزال تؤدي دورها كضمانة اقتصادية وقانونية. فالمشكلة لذلك لا تكمن في نزع الملكية بحد ذاته، بل في القواعد التي تنظّمه. وعندما تُمسّ هذه القواعد، يتحول الاقتصاد من فضاء إنتاج إلى فضاء نزاع، وهو أخطر مسار يمكن أن تسلكه أي دولة تسعى إلى التعافي.

# الفاشوش في أحكام قراقوش

ماهر سليمان العيسى

في المخيال الشعبي، لا يظهر "قراقوش" كشخصية تاريخية بقدر ما يتجلى كآلية حكم، كمنطق يعمل بصمت داخل الوعي الجمعي. فالشخصية التي تعود إلى بهاء الدين قراقوش، أحد رجال صلاح الدين الأيوبي، لم تصلنا في سياقها التاريخي، بل كما أعاد تشكيلها الأدب الساخر، خصوصًا في كتاب الأسعد بن مماتي الفاشوش في أحكام قراقوش. هناك، لم يعد قراقوش قائدًا أو إداريًا، بل تحوّل إلى رمز: آلية تصدر أحكامًا لا تبحث عن الحقيقة بقدر ما تسعى إلى إغلاق القضايا، لا بوصف ذلك خللًا عابرًا، بل كتعبير مكثف عن انحراف في معنى الكفاءة والعدالة نفسها.

تكمن قيمة هذه السخرية في البنية التي تكشفها. فالأحكام المنسوبة إلى قراقوش لا تقوم على تتبّع العلاقة بين السبب والنتيجة، بل على إعادة توزيع المسؤولية بحيث تستقر في النهاية على أي طرف متاح، هنا لا يُلغى القانون، بل يُفرَّغ من وظيفته ويُستبدل بإجراء شكلي. لا تختفي العدالة، بل تُستبدل بمحاكاتها الشكلية. المهم ليس محاسبة من أخطأ، بل أن يصدر حكم، وأن يغلق الملف.

في يومياتنا، هذا المنطق ليس استثناء، بل قاعدة التشغيل. حين ينهار مبنى نتيجة فساد في مواد البناء، لا يُفتح تحقيق فعلي في شبكة المسؤوليات، بل يُقدَّم متهم جاهز—الحلقة الأضعف—ويُغلق الملف. لا تُحلّ القضية، تُحمى البنية التي أنتجتها ضمنيًا من المساءلة. وفي حادث مروري، تُحمَّل المسؤولية للسائق وحده، دون مساءلة منظومة السلامة. وفي مؤسسة عامة، يفشل مشروع، يُختزل الانهيار في خطأ فردي، وكأن الفشل حادثة معزولة لا نتيجة مسار من الخلل. في كل هذه الحالات، لا يغيب القانون، بل يُستخدم كغطاء شكلي لإنتاج قرار، لا لكشف الحقيقة.

غير أن هذا النمط لم ينشأ من فراغ، بل تغذّى على سلسلة من الانهيارات المتراكمة في بنية الدولة والمجتمع. فالمشكلة ليست فقط في غياب المأسسة، بل في تفكك البنية الأساسية للدولة نفسها، تلك التي كانت، رغم تشوهها واستبدادها، تقوم نسبيًا على حد أدنى من القواعد. ومع انهيار هذا الإطار، لم يعد تشكيله على أسس بديلة، فلأصبح التعسف في القرار قاعدة لا استثناء.

في هذا الفراغ، لم تُبن الأجهزة على الكفاءة، بل على الولاء، ولم تعد تُدار بوصفها أدوات خدمة عامة، بل كامتدادات لشبكات نفوذ. وهكذا، لم يعد غياب المأسسة مجرد نقص، بل استُبدل بنمط بديل من "تنظيم ما"، تحل فيه العلاقات والتزكيات محل القواعد، والانتماءات محل المعايير، ويُقاس الأداء فيه بالقرب من مراكز النفوذ لا بالنتائج.

هذا التحول لا ينتج خللًا إداريًا فحسب، بل يفرز كادرًا يفتقر إلى الحد الأدنى من الأهلية. ومع تراكم القرارات الصادرة عن هذه البنية، لا يعود الخلل عرضيًا، يتحول إلى نمط دائم من سوء الإدارة، يتغذى على نفسه ويعيد إنتاج شروط استمراره. وهنا، يصبح القرار أداة لترحيل الأزمة لا لحلها، وأداة لتخفيف أثرها الظاهري لا لمعالجة أسبابها.

هذا سياق، يتفاقم فيه الضغط الشعبي ضمن معادلة أكثر تعقيدًا، إذ يجد جزء كبير من المجتمع، الذي علّق آمالًا كبرى على لحظة التغيير، نفسه أمام واقع لا يحقق الحد الأدنى من التوقعات، دون أن يملك رفاهية الانتظار. ومع ذلك، لا تأتي الاستجابة موحّدة، بل تتوزع بين محاولات التأقلم، وتصاعد الغضب، وتبرير الواقع كآلية دفاع لتجنّب الاعتراف بحجم الخيبة.

كل ذلك يجري في ظل سلطة بلا خطة واضحة، تميل إلى إنتاج وعود ارتجالية غير قابلة للتحقق، تفتقر إلى أي إطار عملي أو رؤية إنقاذ متماسكة. وبهذا، لا تُدار الأزمة بقدر ما يُعاد تدويرها: وعود تُطلق، توقّعات ترتفع، ثم خيبات تتراكم ضمن حلقة مغلقة.

ومع تراكم هذه الدينامية، يتعمق التشظي المجتمعي ويتكرس استقطاب دون وطني، بحيث لا يُقرأ الحدث بوصفه واقعة تحتاج تفسيرًا، بل مادة لإعادة التموضع داخل الانقسام. فلا يعود السؤال: ماذا حدث؟ بل: من الفاعل؟ وإلى أي معسكر ينتمي؟ وهنا، لا تُشوَّه العدالة فحسب، بل تُعاد صياغة الحقيقة نفسها وفق خطوط الانتماء. ضمن هذه البنية المركبة، تتجلى "القراقوشية" في مستويات متعددة. فعلى المستوى المؤسسي، يتحول القانون إلى أداة ضبط لا إلى إطار عدالة. تُغلق الملفات دون أن تُفهم، وتُنقل المسؤوليات بدل أن تُحدَّد، وتُستدعى لجان وتُصدر قرارات، لكن كل ذلك يعمل كبديل عن المساءلة لا كمدخل لها.

على المستوى الاجتماعي، يُعاد تعريف الظلم ذاته: لا يُرفض بوصفه خرقًا لمعيار عام، بل فقط حين يصيب الفرد مباشرة، وتُختزل الظواهر المعقّدة في تفسيرات سريعة تُغني عن الفهم العميق.

أما على المستوى الإدراكي، فتعمل القراقوشية كاختصار معرفي: بدل تتبّع شبكة الأسباب، يُستبدل ذلك بإسناد فوري، وبدل القلق الناتج عن عدم الفهم، يُنتج يقين زائف يمنح شعورًا بالسيطرة، بينما يعكس فقدان القدرة على الفهم الحقيقي.

في هذه اللحظة، لا تعود القراقوشية مجرد أسلوب إدارة، بل نتيجة منطقية لبنية مختلة: تفكك مؤسسي، أجهزة قائمة على الولاء، كفاءة متدنية، ضغط شعبي متصاعد، وسلطة بلا خطة. هنا، لا يُنتج القرار لحل المشكلة، بل لإدارة أثرها مؤقتًا إغلاق الملف شكليًا، بينما تبقى الأسباب البنيوية قائمة دون مساءلة.

بهذا المعنى، لا يكون "قراقوش" مجرد رمز للظلم، بل تجسيدًا لبنية ذهنية ومؤسسية متشابكة، تُستبدل فيها القواعد بالأشخاص، والحقيقة بالإجراء، والعدالة بالشكل، والفهم بالاختصار.

وفي النهاية، تكشف القراقوشية عن فقدان الإطار الذي يمنح الحدث معنى، لتصبح مشكلة معرفية ومؤسسية متجذرة، تجعل أي محاولة للإصلاح مرهونة بإعادة بناء القواعد نفسها قبل أي إجراءات أخرى.

# أحلام وردية

زيدان عبد الملك

خفق قلبي.. يا للمفاجأة!، التقيته مصادفة بعد ربع قرن تقريباً، فمنذ انتقل والده إلى محافظة أخرى انقطعت أخباره. اقتادتنا أقدامنا إلى مقهى قريب، وانتعشت الذكريات وعادت بنا إلى الأيام الخوالى، فما إن جاءت أسرته إلى قريتنا احتفل بها الجميع، كعادتهم في استقبال الضيوف الوافدين إليها، وبعد التعارف ارتحت له، واتخذته صديقاً. كنّا يافعين في الصف الثالث الإعدادي، الدنيا تضحك لنا، يجمعنا النهار بطوله، وتفرقنا ساعات النوم ليلاً. نراجع الدروس معاً، ونكتب الواجبات، ونحضّر للاختبارات. نتنافس في التحصيل دونما غيرة، ونتشارك في لعبة كرة القدم، والكرة الطائرة حتى تنزّلت تلك النازلة فافترقنا، ولم أره. سألته عن حلم المراهق الجميل فضحك، لقد ذهب أدراج الرياح.

لماذا؟

سؤالك ينكش الماضي...

وهذا ما أودّ سماعه بعد تلك السنوات؟

قلت لك ذرته الريح

لِمَ ؟

أحلام اليفاعة فقاعة صابون تنفجر مع أوهى النسمات.

أذكرُ، يومها، كم أشرتَ باقتضاب عمّا يعتمل في صدرك الطفولي، وينبض به قلبك الغض نحو ابنة خالتك.

أجل...

ما أخباركما؟

صارت من المنسيات

هاتها؟

كانت تصغرني بعامين، أحببتها.. عشقت عينيها الدعجاوين، وخدّيها الموردين، وابتسامتها التي تنوّر وجهها الحنطي، وجديلتي شعرها المتراقصتين على تكوّر رمانتي صدرها، وخطأي لم أفصح لها عن مشاعري. كبرت أمام ناظري كفطر، وعندما أنهت امتحانات الشهادة الاعدادية لفتت أختي انتباهي، أخبرتني أن أهلها يعتبرونها شابة ناضجة، وليست قاصراً، وهناك من يحوم حولها، ويسعى إلى طلب يدها. لم تدرِ أنها أشعلت ناراً تثير هواجسي، تُرى هل أضيّعها؟

تلك الليلة حلمت أننا عروسان، وقضينا أياماً وشهوراً سعداء، وأُصبتُ بمرض أنهك جسدي، هزلت كثيراً وأقعدني أرضاً، رأيت شبح الموت ينتظرني مراراً، وفي ساعة هدوء جلست إلى جواري. حدقت بي، ومسحت بيدها على شعري والدمع يغص في مقلتيها. حزنتُ لمرآها، وأدركت أني هالك، وليس لي في الدنيا غير بضعة من زمن، وعزّ عليَّ ما ستعانيه، وزارني قرين أنطق مقولي أبياتاً ما زلت لا أتذكّر منها إلّا هذين على ما فيهما من شقاوة المراهقة:

أيا حبّةَ القلب المعنّى فإنّني

وقد ضاق صدري، طولَ ليلٍ سعال.

وقد انقضى يومُ عناق الأحبّة

فحدّي... وأيّام الحداد طوال

ولمّا سمعتها استنفرت، واحمرّت وجنتاها، واستشاطت غضباً، وصفعتني فاستيقظت على إثرها، لعنت الشيطان، وشربت جرعة ماء، وبقيت مسهداً حتى طلعت الشمس وملأت أشعتها الغرفة.

نهضت حائراً كدجاجة توشك أن تبيض، كيف أكلّم والديّ، وماذا سيقولان عن فتى لم ينهِ الثانوية، وإذا استجابا لطلبي هل يوافق أبوها؟ وظللتُ طوال ذاك اليوم أدور حول نفسي لا أعرف ما أفعل، أأخبرها أم أرسل أختي لها؟ وتقضّى الوقت سراعاً، وكاد الغروب يحلّ عندما جاء أخوها الصغير وهو يتقافز فرحاً، دعانا إلى حضور خطوبتها من ابن عمّتها المسافر إلى دولة خليجية، فغصصت بلعابي، وكتمت ما بي...

## الحيط المايل

تقرّ جمعية حماية المستهلك عبر منشوراتها أن أسعار المواد الغذائية ارتفعت بنسبة 20–30%، واللحوم 66% عن شهر رمضان الفائت، رغم أنه يُفترض أن تنخفض، كون الحقيقة الثابتة أن ارتفاع الأسعار حليفُ استراتيجي لشهر رمضان. ولا تألو الجهات الوصائية جهداً في تفويت أية مناسبة لتذكيرنا بجهودها الدؤوبة، وصفحاتها السوشال ميديا حافلة بالضبوط والمخالفات والتشميع وإغلاق المحلات. ورغم أننا نملك جيشاً من «المراقبين»، إلا أن الأسعار تظل (فلتانة) كخيلٍ بريّة ترفض «الترويض». والمسؤول يطلّ علينا (منشّاً) مرتدياً ثوب الواعظ، ليخلعنا ببوست عن أصحاب النفوس الضعيفة وشراهة التجار، وآخر يتحدث عن «ثقافة المقاطعة» فيما يشبه (قصيدة هجاء) لا تُسمن ولا تغني من جوع.

أصبح المواطن يدخل السوق كأنه داخل (حقل ألغام)؛ يخطو بحذر كأن «كيلو البندورة» قنبلة موقوتة، ويخرج بجيوب (منتحرة) معنوياً. إنها الكوميديا السوداء؛ حيث السعر (صاروخي)، والرقابة (سلحفاتية)، والمواطن هو «الحائط المائل» الذي يستند إليه الجميع ليسرقوا منه حتى (بقايا) الحلم.

# من الآخر

خلال الأيام القليلة الماضية ضجّ الشارع السوري، وسادت حالة من الوجوم الممزوجة بالدهشة والغضب، حول صدور مجموعة من القرارات أو الدراسات أو الأخبار التي تحدثت عن موضوع خصخصة المشافي والعقارات الوقفية في دمشق القديمة، وإغلاق مصانع للسراميك.

ورغم التباين في دقة المعلومات، ومحاولات التراجع أو التوضيح التي كانت منطقية في بعض جوانبها لكنها غير موفقة في التوقيت، كونها جاءت متأخرة، فقد انساق الشارع نحو ترينداتِ السوشال ميديا حتى بات من الصعب علينا –حتى كصحفيين– إقناع الناس أو شرح توضيح من هنا أو تفسير من هناك.

وهو ما يقودنا لنتيجة تفيد بأن إصدار قرار يمسّ بجوهر حياة الناس وأرزاقهم دون «إحاطة» بزلزاله الاجتماعي، هو بمثابة (عملية جراحية) تُجرى بـ«فأس» بدلاً من المشرط.

لا نريد لأي قرار أن يُطبخ في (طنجرة) التوقعات ويُقدّم للمواطن «نيئاً» ليغصّ به وحـده. باختصار: نحن نحتاج لـ«عقل» يرى ما وراء الختم، لا لـ(أصابع) تـجـيـد الـتـوقـيـع عـلـى شـهـادات «وفاة» الرفاهية المزعومة، مهما كانت النوايا حسنة.

## مسؤول تيفال

قد تُعتبر استقالة وزير الرياضة السوري من منصبه، الذي لم يمضِ عليه سنة، سابقة تستحق الوقوف عندها. ويستحق الوزير المستقيل كل التحية، كون الزلمة أقدم على هذه الخطوة من منطلق عارضٍ صحي شكّل له عائقاً في أداء مهمته التي تتطلب قدراً كبيراً من اللياقة والنشاط، كما أظهر ذلك في منشور على صفحته. ورغم حالة التقدير والاحترام التي لاقاها من المتابعين، سرعان ما رُكّبت للقصة «إيدين وإجرين» لسبب الاستقالة، وبدأ البعض بسرد تفاصيل مغايرة لما أورده الوزير، تتعلق بمن يحاول فرض سلوكيات ومحددات على طريقة ممارسة الرياضات، من اللباس وغيره، وهو ما اعتبره الوزير – على حد تلك السرديات– غير متلاءم ومعيقاً.

طبعاً، هذه «السالفة» لاقت بدورها الكثير من التفاعلات والتأويلات، لا بل إن بعضهم كاد يحلف «طلاق بالتلاتة» أنه متأكد من صحتها، دون أن يعطينا سر ثقته الزائدة. وبأي حال، ومهما كانت الأسباب والمبررات، تبقى هذه نقطة مضيئة في صفحة الوزير، ونتمنى أن تصبح تقليداً ونمطاً في التفكير والتصرف لأي مسؤول يرى أنه لا يستطيع إدارة مهمته، فيترك الدور لغيره. كون المتعارف عليه أن المسؤول عندنا، عندما يتبوأ منصباً، يحضر –بالإضافة لقرار التعيين– عبوة «أليتكو» حجم عائلي.

## كلام رصاص

نضال خليل

## أشفق عليه

في بلدٍ خرج مُنهكاً من ويلات الحرب، ويقف أمام تحديات تحتاج لمعجزات، وليس لمعجزة واحدة للنهوض... أشفقُ صراحةً على من يُكلَّف بمنصبٍ أياً كان.

فحين أسمع خبر تعيين مسؤول جديد في ظل هذه «المعمعة»، لا أشعر بالرغبة في إرسال (باقة ورد)، بل أشعر برغبة عارمة في منحه (حبّة تحت اللسان)، وتقديم واجب العزاء في «هدوء باله» الراحل.

المنصب اليوم في بلادنا ليس ميزة كما يتوهّم الطامحون، بل هو مطحنة تطحن وقته وصحته وسمعته، وفي أغلب الأحيان لا ينال إلا «سواد الوجه». فترف الوقت ليس في صالح أحد. أشفق على هذا المسكين الذي يظن أن (ربطة العنق) ستحميه من طوفان «التحديات» التي تأكل الأخضر واليابس.

هو يواجه واقعاً حيث الأزمات تتوالد بـ(الاستنساخ)، والحلول كـ«إبرة في كومة قش». من يُناط به مسؤولية اليوم، مهما يكن حجمها، يشبه (قبطان تايتانيك) الذي كُلّف بالقيادة بعد أن اصطدمت السفينة بالجبل، والمطلوب منه ليس فقط إنقاذ الركاب، بل إقناعهم بأن (الغرق) نوع من أنواع «السياحة البحرية». الناس تنتظر منه «خوارق المعجزات»، وهو يقف أمام التحديات الاقتصادية والاجتماعية كأنه يحاول إطفاء (حريق غابة) بـ«مرشّ مياه» أطفال. يا ولدي، المنصب «مسؤولية» تذيب الفولاذ، وأمام هذه الأمواج يصبح الكرسي مجرد دريئة لسهام النقد سلباً أم إيجاباً.

لذا، عوضاً عن قول «مبروك»، سأقول لك: (أعانك الله) على ما ابتلاك، وشفاك من وهم «الوجاهة» الذي سينتهي غالباً بـ«قرحة معدة» أو «تقاعد مبكر» مع وقف التنفيذ، طالما لا يملك عصاً سحرية أو مصباح علاء الدين.

## حرية التعبير

المواطن عندنا لم يعد يكلم نفسه فحسب، بل صار يعقد (اجتماعات قمة) مع خياله على الرصيف. هي ليست «جنان»، بل (محاولة فرار) من واقعٍ يطالبك بسعر «الكافيار» وأنت تملك ميزانية «جرزة بقدونس». نحن نهلوس لأن الحقيقة (مُرّة)، والجيوب (مالحة)، ونحن نعتبر هلوساتنا «دليلاً» على حرية التعبير.

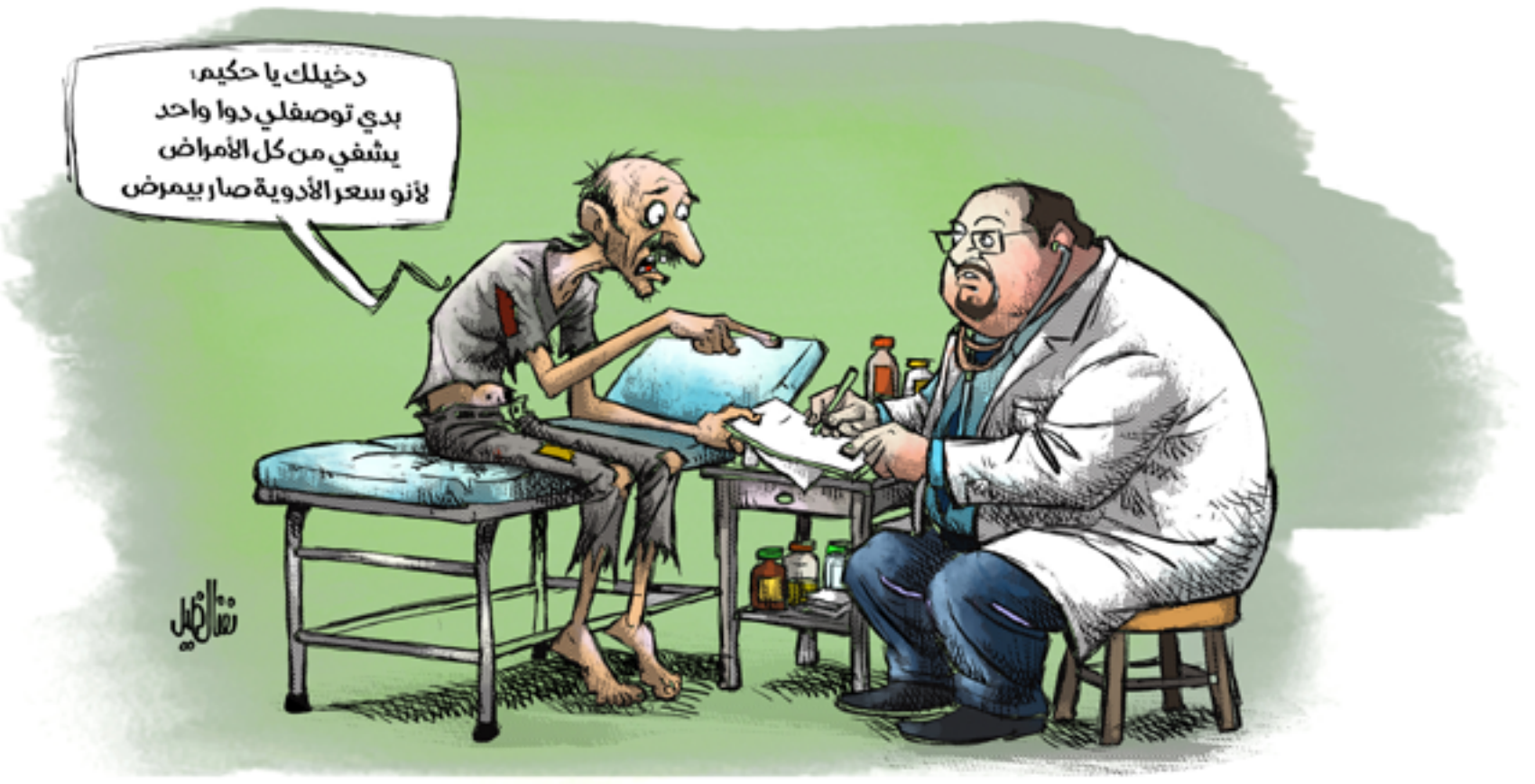


# الذكاء الاصطناعي
# كعقل مدبر مساعد في الحروب

في ظل التطور المتسارع للتكنولوجيا، لم تعد الحروب تعتمد فقط على القوة العسكرية، بل باتت تعتمد بشكل متزايد على أنظمة الذكاء الاصطناعي.
تستخدم هذه الأنظمة في تحليل البيانات والمعلومات الاستخباراتية، وتتبع الأهداف عبر صور الأقمار الصناعية بدقة عالية.
ومع هذا التقدم، تتزايد التساؤلات حول مدى دقتها ومخاطرها، خاصة مع احتمالية تقديم معلومات غير دقيقة أو التسبب في أخطاء استراتيجية.
فإلى أي مدى يمكن الاعتماد على الذكاء الاصطناعي في الحروب؟

نينار برس NINAR PRESS
نضيء الحقيقة
مرخصة بالقرار الصادر عن وزارة الإعلام
رقم 420 تاريخ 2025/10/6

المشرف العام
أسامة آغي

هيئة التحرير
د. باسك أورفه لي
خالد الوهب
فتون خربوطلي
خالد المحمد
خالد وليد معماري

مدير العلاقات العامة والتسويق
محمود العساف
«أبو خالد الخابوري»

الإخراج الفني:
نصر الشيخ علي

t.me/ninar_press
facebook.com/ninarpress
@ninarpress6281
x.com/ninarpress
www.ninarpress.net
ceo@ninarpress.net
+963 981 43 46 20 | +90 543 430 55 31

الطباعة: مطبعة دار العلم ـ دمشق
العمليات الفنية
Tel. +963 11 22 68 100
Mob. +963 9 33 678 100